



PROVISIONAL

A/34/PV 24

9 October 1979

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفى مؤقت للجلسة الرابعة والعشرين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك—

يوم الاثنين ، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩ ، الساعة ٣٠ / ١٠

الرئيس : السيد سالم (جمهورية تنزانيا المتحدة)
ثم : السيد اللوكا (بنما)
نائب الرئيس ()

— مواصلة المناقشة العامة [٩] :

ألقيت الكلمات من :

السيد خيمينيس (الجمهورية الدومينيكية)
السيد رالرس (الرأس الأخضر)
السيد غورينوفيتش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)
السيدة كوزنتيه (سيراليون)
السيد ثورن (لكسمبرغ)

— بيان من الرئيس

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
room A-3550, 366 United Nations Plaza,
مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

79-7233/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠ / ٤٥مواصلة نظر البند ٩ من جدول الأعمالالمنافشة العامة

السيد خيمينيس (الجمهورية الدومينيكية) (الكلمة بالاسبانية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي ، في هذه الكلمات الأولية ، وبعد تهنئتك على هذا المنصب الرفيع ، أن أعبر لكم عن ثقتنا في حكمتكم وفي خبرتكم الممتازة في الأمور التي تؤثر على الدول الأعضاء في الامم المتحدة . واسمحوا لي أيضا أن أعبر لكم باسم حكومة الجمهورية الدومينيكية عن تحياتنا وشكرنا لأعضاء مكتب الجمعية للمبادرة التلقائية بادراج البند "١٢٧" في جدول أعمال الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة ، والخاص باتخاذ تدابير لتقديم المساعدة الى بلادي والى كومنولث دومينيكا ، هذا البلد الصغير ، الذي ابتلى مثل بلادي بالأعاصير التي تسود الكاريبي في هذا الموسم .

ويتعين علينا أن نقر بأن هذا يعد مساهمة من أجل السلام ، الذي تناضل الامم المتحدة من أجله ببسالة ؛ هذه المساهمة التي تأخذ على عاتقها ليس فقط التخفيف من كوارث الحروب ولكن أيضا التخفيف من القوة المدمرة في الطبيعة . ان هذه المأساة التي تصيب الشعوب التي تعاني من ويلات الأعاصير لا تؤدي فقط الى حالة مؤكدة من الجوع وسوء التغذية ، بل أيضا لكل النتائج السيئة المترتبة على تحطم الاقتصاد ، وتلك التي تؤدي الى المعاناة البشرية التي تهز مشاعرنا بعمق . ويمكننا أن نقارن هذا بما يمكن أن يحدث عندما تنتشر الحرب بشكل رهيب يؤدي الى اقتلاع هذه الدول المكونة للامم المتحدة .

لقد اصبح بلادي في أقل من خمسة أيام ضحية لاعصارين تسببا في وقوع مأساة وفوضى ورعب بين المواطنين الذين كانوا يأملون في مستقبل يسوده السلم والعمل في مناخ ديمقراطي ، حيث ان حكومة الدومينيكان كانت قد بدأت بالفعل في وضع برامج للتنمية الاقتصادية للأمة وعبأت لها طاقات الانتاج بكل مظاهرها العلمية والثورية من أجل الاستفادة بكافة الموارد التي تتوفر في بلادنا .

وهذه المأساة التي تعرضنا لها قد عطلت ودمرت فجأة ما كنا قد حققناه في العام الماضي .
وهناك تقرير أعدته اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لأمريكا اللاتينية ووزع على ممثلي
الدول الأعضاء في هذه المنظمة يعكس مدى الخسائر التي تعرضت لها بلادى نتيجة لهـــــ
الأعاصير .

ولصالح جميع الوفود الحاضرة هنا ، فإني أود أن أسترعي الانتباه الى التقديرات الواردة في تلك الوثيقة - التي يمكن الاطلاع عليها - والتي توضح بصورة دقيقة وأمينة وضع شعب الجمهورية الدومينيكية الذي يعاني الآن .

إننا في الجمهورية الدومينيكية ، نواجه الآن التحدي ، وهو اصلاح هذه الخسائر الكبيرة التي أصابتنا والتي أخرجت عملية التنمية ، التي بدأناها باصرار وتصميم . وفي نفس الوقت ، فإننا نستمر في القيام بالمهمة الصعبة بتقديم المعونة الى آلاف الضحايا والأهالياء الذين أصبحوا الآن لاجئين ، والذين يدالبون بالحاج مساكن دائمة وكافية ، كما ان معاناهم في حاجة ماسة الى ان يعالجوا بلبا بسرعة حتى يتمكنوا من أن يعيشوا دون أن يتعرضوا لنتائج هذه الكارثة .

ان الوضع الناشئ عن الكارثة الذي نتعرض له الآن في الجمهورية الدومينيكية بسبب هذه الخسائر التي نجمت عن هذه الأعاصير بعد مرورها بأرض الجمهورية الدومينيكية في آب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر ، والخسائر في الممتلكات والأفراد ، يوجب علينا أن نعترف بان هذه المنظمات العالمية ووكالاتها المتخصصة والمنظمة الاقليمية وكثيرا من دول امريكا اللاتينية ومناطق أخرى فسي العالم ، قد دبت الى مساعدتنا واغاثتنا . وهذا يسمح لنا بأن نقول اننا لا نقف بمفردنا فسي مواجهة هذه الصعاب التي نواجهها الآن . ويتعين عليّ أن أشير الى برنامج الامم المتحدة الانمائي ، والى مكتب منسق الامم المتحدة للاغاثة في حالة الكوارث ، والى برنامج الغذاء العالمي ، والى العديد من الهيئات التي عملت بسرعة وفعالية بمجرد احتياجنا الى هذه المعونة .

ان تلك التجربة التي مررنا بها - بسبب القوى المدمرة للطبيعة - تقودنا الى التذكير بأن منظمة الامم المتحدة لم تجز فقط الأدوات الموجودة لديها في إطار ميثاقها ، بل انها مدت من مجال سلطتها حتى تقلل من آثار الأوضاع الحرجة ، عن طريق البرامج الانسانية التي تنطبق على بعض أوضاع الأزمات عندما تقع في المناطق التي تتعرض فيها بعض البلدان لمثل هذه الأزمات .

لقد أشارت هذه الوقائع فكرة لدى حكومة بلدي ، قد تؤدي الى بعض الطمأنينة والثقة فسي الجزر التي تتضرر من هذه الكوارث - ونحن من بين هذه الجزر - وهي الجزر التي تقع في طريق الأعاصير الاستوائية ، والتي تكون أول من يتعرض لهذه الكوارث . ان اقتصاديات تلك البلدان تتعرض لكوارث ضخمة في موسم معين .

ان هذه الكارثة التي تصيب أرخبيل الأنتيل ، تجعل من المتعين علينا ، في هذه الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، أن نطالب من الأمين العام مهمة ، وهي ان نحيل اليه مبادرة رئيس الجمهورية الدومينيكية ، دون انطونيو جوسمان ، بحيث تقوم هذه المنظمة العالمية ، بالروح التي تميزها وهي حماية الدول والشعوب في برنامج السلام بانشاء صندوق دائم يخصص لمعونة جزر منطقة الأنتيل ، في مثل هذه الظروف المأساوية والمحزنة التي تقع بصورة متكررة كل عام .

ان روح التعاون الدولي في الجمهورية الدومينيكية - التي تفخر بانها كانت من الدول المؤسسة لهذه المنظمة وللمنظمة الاقليمية في أمريكا اللاتينية - قد تميزت بجهود السلام التي حققتها بلادي مع جمهورية غواتيمالا ومع الولايات المتحدة الأمريكية من أجل ايجاد حل لأزمة ونزاع نيكاراغوا الذي كان سوف يمتد الى بلدان أخرى .

وبالنسبة الى بعثة الوساطة هذه ، فقد قمنا بها في ضوء الاحترام المتبادل واحترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومبدأ المساواة ، وهي المبادئ المضمنة من قبل ميثاق ميثاقنا ومن قبل النظام القانوني في أمريكا اللاتينية ، وقد بذلنا جهودنا في هذه المهمة الصعبة للتوصل الى نتيجة بالنسبة لهذه الأزمة التي كانت تلهب عواطف المشتركين فيها .

لقد كان الهدف من المفاوضات هو وضع حد للحرب بين الأشقاء ، ولكننا للأسف لم ننجح في جهودنا ، فاضطر شعب نيكاراغوا الى ان يفرض عليه بقوة السلاح ، ولكننا كنا نود أن نصل الى حل أقل ضررا به .

وبالاضافة الى ذلك ، يجب أن نعترف بأن قيام حكومة الاعمار الوطني في نيكاراغوا ، قد أنقذت الديمقراطية فيها ، ونحن متأكدون من ان الديمقراطية سوف تبقى في هذا البلد . ان قضية نيكاراغوا هي قضية الحرية التي تكافح الشعوب من أجلها ، والتي تعارض الاستبداد كشيء بال قديم ترفضه العقلية المتحضرة .

وبنفس روح التعاون الدولي ، فان الحكومة الدومينيكية تؤيد الخطة التي وضعتها المكسيك بشأن تقسيم الطاقة بين البلدان ، سواء كانت منتجة للبترول أم لا . ان هذه العملية تعتبر تطورا تاريخيا عادلا ، يجب أن ينتقل بنا الى عملية أخرى تكون لها آثار أكثر واقعية على التقدم الانساني .

ومع هذه الاشارات ، فان الحكومة الدومينيكية تقوم بالواجب الملقى عليها عن طريق التعاون الدولي الفعال - رغم ان منازمة الدول الامريكية هي المختصة بذلك - بأن تبحث مع جيرانها كيفية الحفاظ على السلام وتلافي الحرب كوسيلة لحل النزاعات بين الدول .

ان المنازمة العالمية التي نشأت نتيجة للحرب العالمية الثانية ، والتي يعتبر انشاؤها من أكبر الأحداث التاريخية في هذا القرن لم تنج من بعض الانتقادات التي كانت صحيحة فـي كثير من الأحيان ، والتي تقول ان الامم المتحدة - رغم الأجهزة التي لديها - لا تستطيع أن تتفادى النزاعات المسلحة التي وقعت والتي لا تزال تقع فعلا في كثير من أجزاء العالم .

ولكن عندما نقدم هذا الحكم ، فانه يتعين علينا أن ننار الى أى حد يكون من الصعب تدعيم السلم في عالم لم يصبح بعد قادرا على تحرير نفسه من آثار الجراح المادية والأدبية التي أصابت الانسان وأصوله القديمة والتي نجمت عن حربين عالميتين .

وتعكس الدول نقائص الانسان ، وهذا هو أساس الشر الذي يبذر أنه ليس في الامكان تفاديه . فبدلاً من تكديس الأسلحة النووية والأسلحة ذات الرؤوس المتعددة والقذائف الموجهة ، فإنه يمكن للانسان أن يتفادى المصاعب التي تنشأ نتيجة لطبيعته ، وذلك فاننا نعتقد أنه في امكان منظمنا القيام بكل ما يمكن القيام به حتى يتم تحقيق هذه الاهداف الأساسية .

ان الأحداث غير المرضية التي وقعت منذ التوقيع على الميثاق منذ ٣٤ عاماً ، هي أحداث تنبع من عدم كمال الانسان وكمال الأمم ، ومع ذلك ، فلا بد لنا من أن نعترف بأن هذه الانحرافات الطارئة والمتشعبة ترجع ، بدرجة كبيرة ، للدول التي اسست هذه المنظمة ، والتي تنبع منها الخلافات والنزاعات ، وسوء الفهم ، وعدم الثقة في التعاون الدولي ، وفوق هذا كله ، عدم الثقة السائد في اجزاء كثيرة من العالم .

وانا ما قبلنا هذا المنطلق ، فإنه يتعين علينا أن نقوم بحصر هذه النقائص في تاريخ منظمنا الدولية ، وسوف يوضح لنا هذا الحصر أن الهدف الرئيسي هو منع وقوع الحرب ، والحفاظ على السلام . ولقد كان هذا ممكناً رغم التوترات الدولية ، والحرب الباردة ، والاضاع الجغرافية السياسية ، التي أدت الى تعرية التعايش السلمي ، الذي كان من المفروض أن يكون لصالح جميع الشعوب التي تحارب بروح الايمان الراسخ من أجل سيادة السلام ، ولو أنه في فترات معينة نجح " الانفراج " في تخفيف القلق من جراء سباق التسلح .

وقد شاهدنا في العام الماضي احراز بعض التقدم الذي أراحنا كثيراً ، بشأن المواقف التي لا تزال في انتظار الحل الذي استمر البحث عنه لبضع سنوات . ويمكن ذكر أمثلة كثيرة من هذا النوع لم تصل فيها النزاعات المسلحة المحدودة الى حرب عدوانية ، ولم تجر بنفس العنف الذي جرى في الحربين العالميتين الاولى والثانية .

اننا نعتقد أنه سوف يكون من الخطأ أن نصدر احكاماً هنا ونقول ان سلاماً أقل كان سيمر به العالم اذا لم تكن هناك هذه المنظمة . اننا نعتقد أن هناك بعض النقائص في الميثاق بعضها فطري ، مثل حق النقض الذي كان قاطعاً منذ انشاء المنظمة ، ولو أنه قيل في سان فرانسيسكو انه لا يمكن قيام الميثاق دون حق النقض .

وفي الاعوام الاخيرة ، كنا سعداء لحقيقة أن بعض الخلافات لم تتطور الى مواقف حربية حقيقية ، ولأن الدبلوماسية المتطورة قد أدت الى تجميد الاوضاع الحرجة هذه .

وانني أشير الى مثالين فقط ، وهما الشرق الاوسط وامريكا الوسطى ، ولا يمكننا الامتناع عن الاشارة ايضا الى روح كامب ديفيد ، والى الصبر الدبلوماسي الذي تحلت به بريطانيا العظمى في مجهوداتها من أجل السلم في المواقف الشاذة في افريقيا والتي في طريقها الى الحل الذي سوف يؤدي الى توازن سياسي في جنوب افريقيا .

ومن ناحية أخرى ، فانه في اطار معاهدات السلام بين مصر واسرائيل ، فاننا لا يمكننا أن ننسى تطلعات الفلسطينيين ، ولا يمكننا أن ننسى تماسك الشعوب العربية وما ساهمت به في تاريخ المدينة . ولكن يجب استمرار الجهود حتى نصل الى صيغ ملائمة ومشرفة لاستعادة السلام في اطار حدود آمنة ومعترف بها في منطقة الخلافات هذه .

انه من الوقائع التي ستسجل في تاريخ امريكا ، تلك الصفحة التي سجلت في مدينة استاموس ، وذلك في ضوء الاتفاق الذي وقع بين الولايات المتحدة الامريكية وبيننا بشأن انهاء الموقف في قناة بنما التي تفصل بين الأمريكتين ، ان أنه في هذا الاتفاق قد تم وضع الاسس الرئيسية لاسترداد بنما لسيادتها الكاملة على هذا الطريق البحري .

وهذا الحل حقيقة ، هو مثال يوضح انه يمكن الوصول الى الكثير في اطار العدل والشعور الودي بين الدول ، عندما يكون هناك رجال بعيد النظر ومتحلون بالمثل العليا ، ويحاولون الوصول الى اتفاق في قراراتهم في وجه تحديات التاريخ .

وفي وسط الامواج والرياح للسياسات الدولية ، نجد أن هذه المنظمة الدولية قد احرزت تقدما في كثير من التوترات الدولية والحرب الباردة التي ازعجت العالم . وأود أن اتحدث عن التقدم المتزايد الذي تحقق في مختلف نواحي حقوق الانسان . ان حكمة وصواب لجنة حقوق الانسان ، باعتبارها جزءا من جهاز منظمة الامم المتحدة ، أمران لا يمكن اغفالهما .

ويعتبر هذا القول ناقصا اذا لم نشر الى حقيقة على جانب كبير من الاهمية تتعلق بحقوق الانسان في أحد أقاليم امريكا اللاتينية التي ترتبط بانفجارات عنيفة في مناطق معينة ، حيث غرق الشعب المحب للحرية الكاملة في بحر من الدماء قبل أن ينجح في استرداد حريته . ولقد كانت

هذه هي حقيقة الوضع في نيكاراغوا ، كما حدث ذلك أيضا في بلدان أخرى حيث لم تتمكن الشعوب من التغلب على هذه الآفة ، التي تبدت وفي طريقها الى الزوال في بعض الاوقات ولكنها تسبب احيانا ازمة جديدة .

وأود أن أقول ان المحكمة الدولية لحقوق الانسان ، التي اتخذت مقرا لها في كوستاريكا ، قد انتهت من تحقيق عملية تطوير حقوق الانسان ، التي كانت قد بدأت في الهيئة المقابلة في منظمة الدول الامريكية . ولو أن هذا التطور حقا ، أدى الى انشاء مؤسسة حقوق الانسان التي انشأتها المحكمة الامريكية الخاصة بالدول الامريكية لحقوق الانسان ، الا ان التغييرات السريعة للفكر الامريكي تحتاج الى عملية نقل دم جديد ، بحيث تتفق مع المتطلبات العاجلة لعصرنا في هذا الجزء من العالم .

ان الجمهورية الدومينيكية يمكنها أن تؤكد هنا أن ما تم في هذا المجال هام ، وهو علامة على البرنامج المتكامل للحكومة الدومينيكية لتنمية البلاد التي تحتاج الآن ، أكثر من أى وقت مضى ، ظروفًا دولية لا تعوق جهودها التي تقترح رئاسة الدولة الدومينيكية مضاعفتها بقوة ونشاط في كافة المناطق المتأثرة في البلاد .

وعلاوة على ذلك ، فان الجمهورية الدومينيكية تود أن تؤكد تأييدها للمبادئ الاقتصادية الواردة في ميثاق حقوق الدول الاقتصادية وواجباتها . ان الجمهورية الدومينيكية بصفتها من الدول التي تنتج بعض السلع الأساسية ، فانها تناشد البلدان النامية أن تقوم بجهودها الاقتصادية بحيث تأخذ في اعتبارها مصالح الدول الأخرى ، وبحيث تتفادى الاضرار بمصالح الدول النامية . وهناك مبادرة يمكن دول شريك القيام بها من خلال حوار على أساس من المساواة والاحترام المتبادل ، ويمكن أن تخفف الخطر على الأمن الدولي - ذلك الخطر الذي تخلقه بؤر الأزمات ، وأقصد بهذه انشاء نظام اقتصادى دولي جديد ، بحيث نستجيب الى ما تطالب به الشعوب باستمرار . وهناك وسيلة فعالة للمساهمة في حل مشكلة الأمن ، وهذه الوسيلة واردة في ميثاق الأمم المتحدة . وهي مبدأ تقرير المصير للشعوب ، وهذا وارد أيضا في اعلان منح الاستقلال للشعوب والأقاليم المستعمرة .

وعلى مر السنوات ، فقد أثبتت الوقائع أن هذه السياسة كانت جيدة ، لأنها قد أرضت تطلعات البلدان التي أرادت أن تكون حرة ومستقلة . وان الدول في أمريكا اللاتينية مرت بهذه العملية . نتيجة لهذا الوضع السائد في منطقة أمريكا اللاتينية ، وان شعب الدومينيكان قد عانى من هذه التجربة ، وان كافة أبناء شعبنا هم أبناء الحرية . ان طريق الشعوب الحرة هو طريق السلام والوفاق بين الرجال والأمم ، ويجب علينا أن نتذكر مع خوسي مارتي شهيد الاستقلال في الدومينيكان الذى قال انه " نبيذ مر ولكنه نبيذنا " .

وان هذا ليشجعنا عندما نرى أن سانت لوسيا قد انضمت الى الأمم المتحدة في ظروف صعبة ، ان أنها بالرغم من صغر حجم بلادها ، فانها يمكنها أن تلعب دورا هاما في اطار الحفاظ على السلام في كوكبنا ، وهذا هو المبدأ الذى يتعين علينا جميعا أن نحترمه .

ان فكرة السلام هذه يجب أن تلقن لكافة الرجال والنساء والأطفال ، بحيث يمكن لنا أن نتغلب على آفة الحرب . لذلك فان الدومينيكان تشارك كوستاريكا في مبادرتها الرامية الى انشاء جامعة للسلام في اطار الأمم المتحدة .

وختاماً اسمحوا لي في هذه المناسبة الجلييلة أن أشير الى ما جاء في ميثاق الأمم المتحدة الذى يطالب كافة الدول الأعضاء في المنظمة ، بتفادي آفة الحرب ، ويمكن أن يكون خلاصة كافة المقاصد التي تهرر وجود الأمم المتحدة . وهذا المبدأ هو التسامح والعيش في سلام وحسن جوار .

السيد دالوس (الرأس الأخضر) (الكلمة بالبرتغالية ، والترجمة من النص الفرنسي الذى وزعه الوفد) : سيادة الرئيس ، منذ أربع سنوات تقريبا ، جئنا لأول مرة الى الجمعية العامة بعد كفاح طويل من أجل التحرير الوطني ، سمح لشعب الرأس الأخضر ، لأول مرة ، أن يتمتع بالحق الذى لا يمكن التصرف فيه ، وهو أن يقف على قدميه ، وأن يفكر بذاته ، وأن يبدأ في ظل الحرية بناء مجتمع متفق مع التطلعات العميقة له في العدالة والتقدم لكافة الشعوب الممثلة في هذا المحفل وهي المبادئ التي تعتبر أسس الأمم المتحدة .

ان جمهورية الرأس الأخضر ، التي آمنت منذ حصولها على السيادة بالمثل المكرسة في ميثاقنا ، ان تنضم في ظل احترام المبادئ التي تهدي اليوم المجتمع الدولي ، ذلك المحفل المتزايد عدداً للأمم ذات السيادة ، وان تدرك مسؤولياتها كدولة عضو ، وان تفهم الدور الذى يعهد اليها في مجتمع هذه الأمم ، فان بلادى قدمت دائما تأييدها وعبرت عن ثقتها بالأمم المتحدة ، هذه المنظمة يتزايد شعورها اليوم بالتطلعات المشروعة لشعوب العالم الثالث ، ومفتحة اليوم للتيارات القوية للتاريخ المعاصر ، وأقل خضوعاً للمناورات الأنانية ، لأنها أصبحت أكثر واقعية وأكثر ديمقراطية . ان الدور الذى تتزايد أهميته والذى تلعبه هذه البلدان في منظماتنا ، يقوى قناعتنا ويشجعنا في آمالنا في أن ذلك يمثل خطوة ذات مغزى نحو اقامة نظام أكثر ديمقراطية في العلاقات الدولية . ان الفرصة متاحة لنا للترحيب بانضمام جمهورية سانت لوسيا التي جاءت لتدعم منظماتنا .

خلال هذه السنوات الأربع التي تلت دخولنا الى هذا المحفل المحترم بصفتنا دولة مستقلة ، قد أتاحت لنا ، منذ ذلك الوقت ، فرصة الشعور بالانضج السياسي لهذه الجمعية ، وتقييم امكانيات

العمل الهامة لمنظمتنا . هذه المنظمة التي تتعرض للاختبار ، نظرا للارادة السياسية المتغيرة للدول ، وعلينا أن نقوى هذه الفعالية نظرا للدراك المتزايد من قبل المجتمع الدولي لحقوقه وواجباته . ان هذه الفعالية ستقرر الحاجات الرئيسية للشعوب ومطالب الدول المسلوية ، والدول التي لا حيلة لها في مواجهة المشاكل الخطيرة التي تثقل على الأسس الواهنة لتنميتها الوطنية .

ان الموقف الدولي منذ الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة يتطور في اتجاه يصعب علينا وصفه بأنه ايجابي اذا ما أشرنا بصفة خاصة الى الأحداث التالية : تزايد الأزمة الاقتصادية المتميزة بتضخم يهدد الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل التنمية وبخاصة في البلدان النامية ؛ وأزمة الطاقة التي لها آثار خطيرة تؤثر بشكل مدمر على اقتصادياتنا ؛ واستمرار وجود مناطق ساخنة يؤدي استمرارها الى تهديد السلم الدولي ؛ وكذلك انفجار الصراعات الجديدة التي تهدد الموازين الجغرافية السياسية القائمة ؛ وأيضا المحاولات التي لم تثمر حتى الآن للتوفيق بين آراء البلدان الصناعية والبلدان النامية في المفاوضات الكبيرة التي يجب أن تؤدي الى قيام نظام اقتصادي دولي جديد أكثر عدالة وأكثر انصافا .

علينا في مواجهة هذه الظروف المقلقة ان نحدد جميع معطيات هذا الموقف وذلك بصورة ايجابية موضوعية واستكشافية ، مع الاخذ في الاعتبار الظروف والعوامل المعقدة التي تحكم مصالح الدول في عصرنا ، وأن تدار مداولاتنا تجاه تحقيق نتائج قادرة على تعويض جهود الجميع في البحث عن حلول دائمة وعادلة ترضي ما تنتظره شعوبنا .

وهنا ، لكم ، سيدى الرئيس ، شقتنا الكاملة فانكم دبلوماسي شهير متمرس في دقائق السياسة الدولية ، وانتم ايضاً مناخلاً لا يكل في سبيل القضايا العادلة ، مهتم اهتماماً عميقاً بكل الجهد والمبادرة في صالح مبادئ ومثل الأمم المتحدة ، وبالتالي ، لكم كل تقديرنا واحترامنا .

في العصر الذي كان فيه الحزب الوطني لتحرير الرأس الأخضر ، كحركة تحرير مكافحة ، يحتاج الى دعم اصداقائه وجدنا فيكم دائماً اكثر من دعم بل صديقا وشقيق كفاح ملتزماً بعمق بحركتنا التحررية ، ومتفقا تماماً مع اهدافنا في العدالة والتقدم . نود هنا ايضاً الاعراب عن تقديرنا التام لمشاعر التضامن القوي والصداقة التي تربطنا مع بلادكم جمهورية تنزانيا المتحدة التي امكنها ، لصالح شعبها ، اقامة صرح امة ليس هناك ما يعادل كبرياءها وشجاعتها بالاضافة الى مشاربتها المتميزة بالاصرار وذلك على الدرب الذي حددته رئيس دولتها المحترم السيد جوليوس نيريري وذلك تحت حكمه النير والحكيم . ان جمهورية تنزانيا المتحدة بلد شقيق يكن له شعب الرأس الأخضر اعجاباً عميقاً يزهو به ، كما يزهو بالا واصر التي تربطنا به وذلك حتى قبل استقلالنا .

ونود ايضاً الاشادة بالرئيس السابق لهذه الجمعية السيد اندالاسيو لبيفانو الذي نجح ، نظراً لخبرته السياسية وكفاءته ، في ادارة اعمال الدورة الاخيرة وذلك رغم الصعوبات العديدة التي واجهها . ولا يمكنني متابعة الحديث دون التعبير عن تقديرنا للسيد الأمين العام الدكتور كورت فالدهايم الذي يقوم بصورة جادة ومستمرة ومسؤولة وذكوية في ترؤس مصير منظمنا .

خلال هذه الفترة القلقة والثرية بالأحداث ، فان حكمته وسمو آرائه في تفهم الموقف الدولي امور سوف تسهم مرة اخرى في اثراء مناقشاتنا ، وفي تطبيق الحلول العادلة لمختلف المشاكل الصعبة التي تشغلنا .

ونود ايضاً ان نعرب له عن تأييدنا لكل جهوده التي تستحق الثناء والتي تهدف الى تجسيد القرارات التي تتخذها منظمنا ، والى احترام المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ، ونؤكد له ايضاً استعدادنا الدائم في معاونته على الوفاء بمهامه الجسام .

في العام الماضي ، قام السيد رئيس وزراءنا السيد بدروفيرونا بيرس بالتأكيد هنا على اهمية موقعنا الجغرافي في ملتقى الشعوب والقارات ، وهذا ما يعطي للرأس الأخضر دورا هاما في التقارب بين شعوب العالم .

ويبدو لنا من المناسب هنا ان نؤكد مرة اخرى على اصرارنا على الاسهام في الدفاع عن السلم وحسن الجوار بين الأمم ، وهذا يعني ، من وجهة نظرنا ، الاحترام ، الذي لا يقبل المساومة ، للمبادئ الأساسية لعدم الانحياز لاسيما المبادئ المتعلقة بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، واحترام سيادة ووحدة الأراضي ، وتسوية النزاعات سلميا ، وخلق الظروف المناسبة لتعاون شمر وعادل بين الدول .

لكننا ندرك جيدا حقيقة ان هذه المبادئ ، وتلك القواعد الاساسية للتعايش السلمي بين الأمم في عصرنا لا يمكن تحقيقها ، والوصول الى مفرزها الكامل الا في اطار المعاملة بالمثل التي تنطبق على الجميع ، بما في ذلك الشعوب التي مازالت خاضعة للقمع والسيطرة .
عندما نتناول الموقف في افريقيا نود الاشارة ، بصفة خاصة ، الى انسان ، وهو مناخس عظيم من اجل الحرية ، ورئيس دولة بارز هو الدكتور اغوستينو نيتو الذي اشارت به هذه الجمعية الموقرة عند افتتاح هذه الدورة .

ان الدكتور اغوستينو نيتو بصفته مناخس مقتنع ومكافح كان لا يكل من اجل قضايا الشعوب ، وقد كرس كل حياته للأمة الانغولية ، وساهم بنكران للذات وشجاعة في تاريخ افريقيا الحديث فسي البحث عن ذاتها . افريقيا هذه الذي كان هو احد افضل ابنائها .

ان فقدانه يشكل خسارة لا تقدر بالنسبة الى افريقيا والى العالم الثالث ، والى كل الشعوب المحبة للسلم والعدالة ، والذي كان بكل تأكيد احد اكبر زعمائها ، وأحد اشجع المدافعين عنها .
ان الجزء الجنوبي من قارتنا نلاحظ فيه بأسف وبقلق متزايدين كثيرا من المناورات التي تقوم بها الأنظمة العنصرية وأنظمة الاقلية ، وذلك منذ الدورة الاخيرة ، لسلب شعوب زيمبابوي وناميبيا حقوقها التي لا يمكن التصرف فيها ، وحرمانها من استقلالها الحقيقي ، والحياة في ظل السلم والعدالة والتقدم . ان هذه المناورات بجميع اشكالها تهدف اساسا الى استمرار نظام السيطرة

والاستغلال ، الذى يلفظه المجتمع الدولي ، وذلك للابقاء على نظام التحالفات الذى يعتبر فى صالح نظام السيطرة .

ان مايسمى بالتسوية الداخلية ، التى تتمثل فى القيام بوضع " حكومة " فى السلطة كنتيجة " لانشاء مجلس تأسيسي " عن طريق عناصر لا تمثل الشعب وتعتبر متورطة تماما مع مصالح الاقلية العنصرية المسيطرة ، يعتبر حالا غير مقبول .

ان مؤتمر القمة الاخير لرؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الافريقية الذى عقد فى مونروفيا اذ ان هذه المحاولات جميعا ، محاولات تجريد شعبي زمبابوى وناميبيا من شخصيتهما ، وذلك بالاعراب عن توصيات محددة تتعلق بعدم الاعتراف بأى نظام عميل يوضع فى هذه المنطقة . لذلك من المأمول ان المحادثات الجارية فى لندن سوف تصل الى نتائج تسمح لشعب زمبابوى بشق طريقه نحو الاستقلال الحقيقي ، بعيدا عن الانماط العنصرية والاستراتيجيات التى يتبعها الاستعماريون الجدد . ونحن نؤكد ثقتنا بشعب زمبابوى ، تحت ادارة حركة تحرره وهى الجبهة الوطنية ، الذى سوف يمكنه ان يمنع تكرار المناورات الهادفة الى خنق تطلعاته الأساسية فى الحرية والاستقلال من جانب الاستعمار .

وفى ناميبيا ، فان سوابو مازالت الممثل الوحيد لشعب ناميبيا ، ولا تزال تستحق كل تأييد من الشعوب الافريقية الممثلة فى منظمة الأمم المتحدة . لكن يبدو لنا ضروريا ان نقول ، مرة اخرى ، ان الوسيلة الوحيدة للتوصل الى تحقيق حل عادل يستجيب للتطلعات الحقيقية لشعوب المنطقة يكمن فى تعزيز المكاسب التى حصلت عليها حركة التحرر الوطنية ، وأيضا من خلال تعزيز النضال من اجل الحرية .

ان منظمة الأمم المتحدة ، التى اشارت قراراتها الخاصة خلال كل عام الى هذه الأمور ، والتى يتم تجاهل هذه القرارات كل عام بواسطة الانظمة العنصرية التى تمتهن هذه المنظمة وذلك برفضها تنفيذ تلك القرارات واتباع محاولة لحل استعماري جديد ، عليها ان تعمل بفعالية على ان تنهي جانبا كل سلطة غير مشروعة ، وغير قانونية والا فلن يمكنها اطلاقا تحقيق التطلعات العميقة لشعوب تلك المنطقة .

ان انتباهها متزايدا لتطورات الموقف فى هذين الاقليمين يفرغ نفسه من جانب المجتمع الدولي

لأن الطبيعة الحقيقية للأنظمة العنصرية تنكشف أيضا من خلال الاعتداءات الوحشية والقاتلة التي توجه ضدها شعوب خذل المواجهة ، ولا سيما ضد انغولا وموزامبيق وزامبيا .

ان هدف هذه الاعتداءات التي تمارس في اطار تحدى شامل للقانون الدولي تهدف الى اغفاء طابع من عدم الاستقرار على هذه البلاد ، وخلق موقف يدفعها الى الامتناع عن الدعم الذي تقدمه الى حركات التحرر .

وفي جنوب افريقيا حيث يسيطر النظام المنصريان في زمبابوي وناميبيا ، هناك موقفاً يعتبر غير مقبول قد ادانتها منظماتنا عدة مرات ، ان يستمر الانتهاك المنظم للحقوق الاساسية للانسان ، بأسلوب توافق عليه الحكومة . ان قلعة الفصل العنصري تتابع سياسة اقامة البانتوستانات التي ادانتها هذه المنظمة عدة مرات ، وهي تضاعف من اعمال الارهاب ضد البلدان المستقلة في افريقيا .

ونحن مقتنعون تماما انه في اطار الموقف الحالي لا يمكن الا القيام بعمل دولي يتم التشاور بشأنه ، ويخوض التضامن غير المشروط مع حركات التحرر الوطني لشعوب الجنوب الافريقي . وبمثل ذلك يمكن الوصول الى وضع نهائية للموقف الذي يثقل على ضمير الانسانية ، ويمكن ان يؤدي الى انفجار عنف جديد تكون آثاره لا يمكن التنبؤ بها .

ان الموقف السائد الآن في الصحراء الغربية ، مصدر قلق عميق بالنسبة الى جميع الأفارقة وجميع الشعوب المحبة للامن والسلام .

ان هناك اصرارا يهدف الى الاستمرار في الاعتداء وتكريس الانتهاك المنظم للحقوق الأساسية لشعب الصحراء . ان هذا الشعب تحت ادارة جبهة البوليساريو يكافح بشجاعة من أجل انتصار مبادئه والمثل التي رفعها المجتمع الدولي الى مستوى المبادئ التي كرستها الحقوق الدولية .

وخلال مؤتمر القمة الأخير الذي عقد في مونروفييا ، فان منظماتنا الاقليمية أمكنها في اطار المسؤولية ، وبتفهم عميق للواقع ، ان تحدد الطريق المنسجم مع أهدافها ومبادئها للتوصل الى حل عادل ، واعادة تأكيد حق شعب الصحراء في تقرير المصير والاستقلال .

ومن المؤسف والمقلق ان حكومة المغرب ، وهي تتحدى الجهود وقرارات منظمة الوحدة الافريقية ، قد أمكنها أن تسهم - عن طريق موقف يتحدى الأعراف الدولية - في ايجاد تدهور خطير في مناخ التوتر ، مما يحمل في طياته تهديدا للسلم والاستقرار في هذه المنطقة .

اننا نأمل بكل صدق ، في ان ادراك حقيقة الموقف سيسمح لكل الأطراف المعنية بأن تتعاون في تطبيق توصيات اللجنة المخصصة لمنظمة الوحدة الافريقية ، بهدف تقديم حل عادل لمشكلة الصحراء ، التي عانى منها الشعب الشجاع في تلك المنطقة ، تحت قيادة جبهة البوليساريو . وبذلك نبعث احتمال تعميم صراع قد يأخذ أبعادا أكثر تهديدا وخطورة ، مما يؤدي الى آثار خطيرة معنوية ومادية وانسانية بالنسبة الى البلدان التي تواجه بعضها البعض في هذه المنطقة .

وبنفس الطريقة ، فانه لا يمكننا أن نقبل الموقف الذي يتعرض له شعب تيمور الشرقية ، تحت قيادة جبهة فريتلين ، والذي ما زال يكافح من أجل تحقيق أهدافه وتطلعاته في الحرية والاستقلال . وفي الشرق الأوسط ، ما زال هناك موقف اعتداء خطير وغير عادل ازاء شعب طرد من أراضيهم ، ونزعت منه حقوقه ، وهو موقف أيضا ضد الأمة العربية التي امتهنت بكاملها في أراضيها وأماكنها المقدسة ، ونزعت منها وحدة أراضيها .

ان هذا الموقف ما زال يتحدى مشاعر المجتمع الدولي بأكمله . وقد أعربت هذه الجمعية عن ذلك بوضوح عدة مرات ، كما أعربت عنه عدة منظمات دولية أخرى .

وما زلنا مقتنعين بأن السلم في هذه المنطقة يجب أن يكون شاملا وأن يضمن استقلال وأمن جميع بلدانها في اطار حدود آمنة معترف بها دوليا .
 وبالتالي ، فان هذه الجمعية عليها أن تطالب مرة أخرى بانسحاب اسرائيل الكامل من كل الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، وباستعادة الشعب الفلسطيني لجميع حقوقه الوطنية التي لا يمكن التصرف فيها ، بما في ذلك حقه في اقامة دولته الفلسطينية المستقلة . كما ينبغي على هذه الجمعية أن تقوم باتخاذ تدابير فعالة قادرة على دفع اسرائيل الى احترام قرارات الجمعية العامة ، والكف عن سياسة العدوان التي تتبعها ، وسياسة التوسع والنهب .
 ونود ان نعرب مرة أخرى عن دعونا الذي لا يكف أبدا لمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب البطل في فلسطين ، ونؤكد ان الحل النهائي لمشكلة الشرق الأوسط لا يمكن تحقيقه دون الاشتراك الفعلي لمنظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع كل الأطراف المعنية بصورة مباشرة في هذا الصراع .
 ان الجمعية العامة عليها أن تبذل كل جهودها لانقاذ الوحدة الاقليمية للبنان ، واعادة الاستقرار والسلام الى هذا البلد العضو ، لأنه من المقلق ان يتزايد الموقف خطورة وأن يأخذ أبعادا لا يمكن تقديرها * .

وفي قبرص ، فقد حان الوقت لاستئناف المفاوضات بأسرع ما يمكن بين الطائفتين دون تدخلات خارجية ، ونأمل في أن تسفر عن أعمال محددة وطموسة تفي بالتطلعات العميقة للقبارة في الأمن والسلم ووحدة أراضيهم ، بما يتفق مع القرارات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الامن .
 وازا كان من الضروري وضع حد لسباق التسلح واستمرار السير في الطريق الذي حددته الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، فانه ينبغي أن يؤدي ذلك الى نزع سلاح حقيقي . ان هذا الشعور الذي يحس به المجتمع الدولي بأكمله يجب أن نسلم بأنه لم يصل حتى الآن الى استفلال كل الامكانيات المتاحة له للسيطرة على العملية الخطيرة والمكلفة

* تولى الرئاسة ، نائب الرئيس ، السيد اللوكا (بنما) .

الجارية من أجل تعزيز أمن كل الدول ، واعطاء الانفراج الحقيقي بعدا عالميا وأساسا أكثر استقرارا حيث انه سيتمتد الى القارات الخمس .

وفي هذا الاطار ، فان التوقيع الأخير لاتفاق سولت ٢ بين الاتحاد السوفياتي وسين الولايات المتحدة بشأن الحد من الأسلحة النووية الاستراتيجية ، يشكل سببا للرضاء يجب أن نشجعه وأن نوسع من مداه .

ان استمرار نظام لا يكون فيه السلام الا نتيجة للخوف المستمر والتدمير المتبادل ، لا يمكنه أن يسمح باقامة مناخ مناسب لخلق الظروف الضرورية لتحقيق أهداف نزع السلاح العام والكامل . وفي هذه العملية الهامة التي يقوم بها المجتمع الدولي بهدف تغيير اتجاه سباق التسلح ، والحد من أسلحة التدمير الشامل ، والقضاء على الأسلحة النووية ، وتحقيق نزع السلاح العام والكامل ، فان للأمم المتحدة دورا مركزيا عليها القيام به ، وذلك لأهميته المتزايدة في تحقيق هذه الأهداف الرئيسية .

ونأمل أيضا في ان هيئة نزع السلاح ولجنة نزع السلاح ستصلان الى تحقيق الأهداف التي حددت لهما ، وستتمكنان من خلق الظروف المناسبة لاقامة نظام مثمر من المفاوضات ، يصل الى نتائج ملموسة ، ولا سيما فيما يختص بالمفاوضات المتعلقة بالأسلحة النووية .

كما ان جمهورية الرأس الأخضر تولي اهتماما كبيرا للعلاقات بين نزع السلاح والتنمية ، وتأمل في ان الأجهزة المعنية داخل منامتنا ، ستتمكن من أن تقدم اقتراحات ملموسة بهدف تخصيص جزء هام من مواردها التي يمكن الحصول عليها من عملية نزع السلاح ، للوفاء بالمطالب الاجتماعية والاقتصادية الأساسية للبلاد النامية ، ولا سيما للبلاد الأكثر فقرا .

ان اقامة نظام سياسي دائم للأمن الدولي يوجب على شعوبنا أن تركز نفسها للمهام الرئيسية والحيوية المتمثلة في التنمية والتمتع بالرفاهية . ان هذا مطلب اجماعي للمجتمع الدولي بأكمله ، ويجب أن يترجم ذلك عبر الاتفاقيات والاعلانات الى أمور محددة وملموسة في العلاقات الدولية والأعمال المحددة التي يجب أن تتم في اطار نزع السلاح .

ان بلدنا اليوم يقوم بمهام عديدة للكفاح من أجل اعادة البناء الوطني ، والكفاح ضد الجفاف ، وضد الآثار السيئة المستمرة للاستعمار ، والكفاح من أجل تحسين ورفع مستوى أفضل ثروتنا وهو الانسان في الرأس الأخضر .

وفي ظل الاطار الحالي ، فان سياسة التقشف ما زالت هي الاتجاه الرئيسي الذي تتبعه
 أنشطتنا الاقتصادية والمالية لبلادنا كمولد للاستقرار وكعامل انضباط حازم في جميع القطاعات .
 وبالفعل ، ففي بلد له موارد محدودة ، وخرج منها تماما من السيطرة الاستعمارية التي
 أهملت هذه الجزر اهلاما بشعا ويتعرض أيضا بالاضافة الى ذلك الى احدى الظواهر الطبيعية
 السيئة وهي الجفاف - ونحن لا يمكننا أبدا أن نؤمن بالمعجزات - فانه من الطبيعي أن يبذل
 الانسان كل الجهد اللازم ، ويكون هو نقطة الانطلاق ونقطة الالتقاء لجميع أعمالنا وتطلعاتنا . ان
 الواقع القاسي الذي نعيشه في الرأس الأخضر ، يفرض علينا أن نعصب أنفسنا ، وأن نذام عملنا
 باصرار ودون تسرع لا داعي له لمواجهة هذا الموقف الخطير ، وذلك عن طريق كفاح منظم طويل
 المدى ، واستراتيجية وتكتيك مناسبين يعتمدان أساسا على مبادئ علمية ، وفي حال استخدام
 منظم للموارد البشرية والمادية ، التي نجحنا في وضعها تحت تصرف بلادنا .
 وعن طريق أعمال ملموسة ، فاننا نؤكد مبدأنا الذي سبق أن أشرنا اليه منذ استقلالنا ،
 وهو اننا دولة يسودها القانون والسلام والتسامح والعمل .
 ومثل الكثيرين ، فاننا اذا ما نجحنا في خلق الظروف من أجل التغلب تدريجيا على
 الصعاب التي تواجهنا والتي ما زالت ضخمة بالنسبة الى بلد مضطر الى استيراد معظم السلع
 الاستهلاكية والمعدات التي يحتاج اليها وهو بلد ما زال يعاني أيضا من آثار الجفاف المستمر ،
 فان هذا يعود بصفة خاصة الى مشاركة شعبنا في جهود التنمية بمعاونة التضامن الدولي .
 ان شعبنا في تخطيه لكل هذه العقبات يتصف بالأمل ، والثقة في ذاته ، والايمان بالمستقبل ،
 وقدرته على ايجاد أمة ثرية . ولكن الآثار الضارة للموقف الاقتصادي الدولي ، وتأثيرها المدمر
 على الحياة الاجتماعية والاقتصادية في البلدان الأقل ثراء مثل بلادنا ، تثير القلق البالغ لحكومتنا .

ان معايير التعاون الدولي غير عادلة في كثير من النواحي وخلقنا مواقف لا يمكن ان نتحملها البلدان النامية ، كما أنها تشوه الحوار الذي ينطلق من الفكرة التي تتحلّى بالمسؤولية والقائلة برفض المواجهة العقيمة التي تؤدي - اذا لم نأخذ حذرنا - الى ان تصبح نهاية في حد ذاتها بحيث لا تستجيب للمطالب الملحة للبلدان المحرومة . هذا يعني ان اهتمامنا وأسسها تجد ما يبررها في الصعوبات الكبيرة اليومية التي يواجهها شعبنا الذي يدرك ان هذه الأزمة الاقتصادية السائدة في العالم بدأت تأخذ ابعادا خاصة بل مأساوية بالنسبة لبلدان العالم الثالث .

ان التضخم الواسع الانتشار الذي تتزايد خطورته بتضاربات جنونية تقوم بها محافل تسيطر على دوائر الاقتصاد العالمي تشكل احد أكبر تحديات عصرنا وعلى منظماتنا ان تواجه هذه التحديات فمن غير المقبول ان الغالبية العظمى من سكان كوكبنا - وهم في ذات الوقت الاكثر احتياجا - عليهم أن يتحملوا آثار الأزمة بصورة مباشرة ، وعلى مستوى واسع .

ان الجهود المشكورة للعديد من حكومات البلدان النامية من أجل توفير حد أدنى من شروط الحياة التي تستحقها شعوبها تبوء بالفشل كل مرة من جراء ذلك . وفي ظل هذه الظروف فان التزامنا الدولي المجسد في برامج المعونة للناماء يأخذ شكل المسكن وهو تعويض بسيط للموقف الصعب الذي تعيشه هذه البلاد .

ان العقد الجديد للناماء الذي تستعد له المنظمة بصورة نشطة يتعرض لخطر عدم تحقيق اهدافه اذا لم نتخط مرحلة الاكتفاء باعلان النوايا ، وانا ظللنا غير قادرين على تنفيذ قراراتنا .

ان مأساة التخلف قد حددت بوضوح أثناء المؤتمرات الدولية العديدة التي انعقدت خلال العقد المنصرم . وان الامر يتعلق أساسا - وفي كلمة واحدة - بخلق علاقات أكثر عدالة وأكثر انسانية بين الامم للناماء على هياكل السيطرة التي خلقت في عصر لم يكن فيه لشعوبنا رأى فيما كان يحدث في البلدان النامية .

وأبعد من تلك النظرة المؤسفة لعالم يتعرض لعدم الاستمراره وعدم التفهم ، يجب علينا اضافة أن الأزمة الاقتصادية العالمية قد أدت - كما يبدو - الى العودة الى نظام الحماية المقلق الذي قد يقضي على جهود التصنيع في العالم الثالث .

ان بعض التدابير قد اتخذت في هذا الاطار والتي تعكس ان هناك نظرة غير واقعية للمشاكل

الاقتصادية الحالية لن تمكن المجتمع الدولي بما في ذلك الدول النامية من تحقيق أهدافه بالعدل .
ان الوصول الى الاسواق والوصول الى التكنولوجيا والى مكاسب العلم ليست الا مطالب عادلة للبلدان النامية . في هذا المجال فاننا نهيب بالدول الصناعية وبصفة خاصة الوكالات المتخصصة التابعة لمنظمة الامم المتحدة ، ألا تألوا جهدا في تكريس القرارات المتخذة في مؤتمر فيينا للعلم والتكنولوجيا في خدمة الانماء .

ان المجتمع الدولي قد أدان العلاقات غير العادلة القائمة بين الدول التي تشكل الامم المتحدة . ويجب ألا نخفي مسؤولية كل دولة في البحث عن رفاهية سكانها واقامة العدالة الاجتماعية . كما ان من واجبنا كسكان لهذا الكوكب ان نرفض بحزم الفوائد غير القانونية ومواقف السيطرة والاستغلال التي تعتبر مصادر توتر دائم والتي تشكل خطرا حادا على المثل الانسانية لمنظمتنا .
وبالتالي يصبح من الملح بدء اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد والذي بدأ بالفعل تحديد اتجاهاته وأجهزته وجوانبه العملية والذي لا يفتقر تنفيذه الا الى الارادة السياسية للدول الاعضاء .

ان دورتنا الحالية تتناول العديد من المسائل ذات الاهدوية الحيوية بالنسبة للمجتمع الدولي التي يمكن انجازها عن طريق الجهود من أجل تعزيز السلام وتشجيع ودعم أهداف العدالة وخلق ظروف التقدم .

ان منظمتنا بذلك مازالت المحفل المثالي لحل آلام عالمنا الذي يمر بأحد هذه العصور الهامة التي تتحدد فيها - وفي ظل المعاناة - التفسيرات السياسية المؤدية الى التوازن بين الأمم والسوى بقاء الانسانية كلها .

ان شعب الرأس الأخضر يثق في منظمة الامم المتحدة وكافة الاجهزة التي تمثلها . ولقد أكدنا العزم على رغبة حكومتنا في تقديم مساهمتها المتواضعة في دعم منظمتنا ومكانتها بالاضافة الى قدرتها على التنفيذ الفعال لقرارات الجمعية العامة .

نود في النهاية الاعراب عن أمل شعب الرأس الأخضر في أن تسفر أعمال الدورة الاربعة والثلاثين عن النجاح ، وفي اتخاذ مبادرات شجاعة وعملية حتى لا تبقى التنمية مجرد تحد واه أو وهم

بعيد ، بل تصبح واقعا تعيشه شعوبنا وعملية لا يمكن تغيير مسارها تقوم على ارادة سياسية يحكمها التضامن والمصالح الواعية لكل المجتمع الدولي .

السيد نورينوغييتش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) :

باسم وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية أود أن أعرب عن تهانينا الخاصة الى شعب جمهورية ألمانيا الديمقراطية والى حكومة وحزب العمال الاشتراكي في ذلك البلد والى وفد ألمانيا الديمقراطية في هذه الجمعية بمناسبة الاحتفال بالذكرى الثلاثين لانشاء جمهورية ألمانيا الديمقراطية . ان الاحتفال بهذه الذكرى الهامة والاجتماع التاريخي الذي عقد في برلين قد أعرب بشكل جلي عن التطلعات المحبة للسلام لدول الكومنولث الاشتراكي وللمزايا الهامة التي يتحلل بها النظام الاشتراكي الاجتماعي .

ان الموقف الدولي الذي تنعقد فيه الدورة الرابعة والثلاثون للجمعية العامة للأمم المتحدة يتسم بالتعقيد البالغ وان كان من ناحية المبدأ قد يؤدي الى خدمة قضية السلام والتقدم . فلاشك ان هذا الموقف يحمل في طياته كثيرا من العوامل الايجابية وما يتفق مع تطلعات الشعوب . ولكن لا يسع المرء الا أن يلاحظ أن الظواهر المعاكسة لا تزال قوية . ان العالم لم يتخلص بعد من دعايات الحرب والتهديد بها ومن الظلم الاجتماعي والرغبة في السيطرة .

ان صورة الموقف الدولي تتشكل من السياسات الفعلية للدول ، وانا قمنا عند تحليل الموقف بتحديد اهم ما يميزه فاننا نجد ان جوهر المشكلة يكمن فيما اذا كانت احدى الدول تضع كحجر زاوية لسياستها الخارجية هدف دعم السلم والامن الدوليين ، أو ما اذا كانت تعطي أولوية لاهداف أخرى لا تقصر عن الوفاء بمصالح السلام فحسب بل وتعارضه أيضا .

ان دول المجتمع الاشتراكي - كما هو معروف - قد وضعت حجر الزاوية في سياستها الخارجية الحيلولة دون اندلاع حرب عالمية جديدة وخلق ظروف التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي في مناسخ يسيطر عليه السلام والأمن الدوليين . أن سياسة لينين للسلام التي ننتهجها والتي تقوم على التعاون والصداقة بين الشعوب تعكس طبيعة النظام الاشتراكي وطابعه الديمقراطي وتمليه مصالح الجماهير المريضة للشعب العامل وكذلك تفي برغبات شعوب العالم أجمع .

وان تنفذ برنامج السلام الذي أعلن في المؤتمر الرابع والعشرين وتطور في المؤتمر الخامس والعشرين لحزب لينين ، فان الدولة السوفياتية مع الدول الأخرى في المجموعة الاشتراكية ، قد حققت نجاحات كبرى في سياساتها الخارجية ، كان لها أثر عميق ومثمر على الحياة الدولية المعاصرة بأكملها . ان الدولة السوفياتية ، تبذل قصارى جهدها ، كما أكد ذلك الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي ، ورئيس مجلس السوفيات الأعلى ، الرفيق بريجنيف ، من أجل " دعم التعاون مع قوى السلام والحرية والتقدم ، ومن أجل احباط مناورات الدوائر العدوانية والدفاع عن الانفراج الدولي وتعميقه " .

ان السياسات الخارجية للاتحاد السوفياتي وغيره من دول المجموعة الاشتراكية يملئها الاهتمام الخالص بدعم الثقة والتعاون بين الدول ذات النظم الاجتماعية المتباينة . ان هناك تحولات ايجابية في الحياة الدولية وهي تشكل في سجلها سياسة الانفراج الدولي ، وترتبط بهذه السياسات . اننا على قناعة تامة بأن نجاح النضال التحرري للشعوب والنضال من أجل القضاء على الظلم الاجتماعي والرجعية وأي شيء يمنع الشعوب من السير قدما على طريق التقدم ، يدعمان سياسة الانفراج .

ان شعب بيلوروسيا مع جميع شعوب الدولة السوفياتية التي تتكون من الملايين ، ينادى بأن عملية الانفراج ينبغي أن تكون دائمة ، وان شعوب العالم أجمع ينبغي أن تتمتع بفوائد هذا . ونحن مع شعوب المجموعة الاشتراكية سوف نظل نناضل دوماً من أجل هذا الهدف .

ان توقيع اتفاق الحد من الاسلحة الهجومية الاستراتيجية بين الاتحاد السوفياتي وبين الولايات المتحدة ، قد أصبح علامة تاريخية مميزة في تطوير سياسة الانفراج ، ونجاحا كبيرا في النضال من أجل تفويض سباق التسلح ، ودعم السلم والأمن الدوليين . ومن أجل دعم هذا النجاح يجب التصديق على هذا الاتفاق دون أي ابطاء متعمد . ان اتفاق سولت ٢ الذي ينص على احتواء نمو الامكانيات الاستراتيجية للدولتين العظميين ، يفتح آفاقا جديدة لخطوات جذرية أخرى ترمي الى نزع السلاح الفعلي ، وتخفف خطر حرب جديدة .

ومن الأهمية بمكان بالنسبة لقضية السلام ، التحولات الايجابية التي جرت في الأعوام

(السيد غورينوفيتش ، جمهورية
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

الأخيرة في أوروبا والتي انعكست في الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي بشأن التعاون والأمن في أوروبا . ولكن الانفراج السياسي ينبغي أن يتطور في شكل انفراج عسكري ، وأن يتدعم بإبرام معاهدة بين الدول المشتركة في مؤتمر هلسنكي تتعهد فيها بالألا تكون البادئة في استخـدام الأسلحة النووية أو التقليدية ضد بعضها البعض ، وبأن تعقد على مستوى سياسي مؤتمرا من أجل دعم الثقة بين الدول للتقليل من خطر المواجهة العسكرية ، وكذلك خفض حشد القوات المسلحة والأسلحة في أوروبا .

وفيما يتعلق بدول المجموعة الاشتراكية ، فقد أبدت حسن النية والاستعداد الدائم مع شعوب العالم الأخرى من أجل بناء صرح قوى للسلام ، ومن أجل تعزيز وسائل تنمية التعاون الدولي . ويدل على هذا ، ذلك البيان الهام الذي ألقاه في هذه الدورة الرفيق أندريه غروميكو عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ووزير خارجية الاتحاد السوفياتي ، وكذلك بيانات رؤساء وفود الدول الاشتراكية الأخرى ، وقرارات مؤتمر موسكو للجنة الاستشارية السياسية للدول الأطراف في حلف وارسو التي عقدت في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ ولجنة وزراء الخارجية للدول الأعضاء في ذلك الحلف التي عقدت في أيار / مايو ١٩٧٩ . كما أنه من الضروري أن نشير الى تلك المبادرات البناءة والمقترحات التي قدمت من جانب الدول الاشتراكية في محادثات فيينا بشأن خفض القوات المسلحة والأسلحة في وسط أوروبا . انها تفتح آفاقا جديدة من أجل تحقيق اتفاق على أساس المراقبة الشديدة لمبدأ الأمن الكامل لكلا الطرفين .

وفي الدورة الحالية للأمم المتحدة ، فان الاتحاد السوفياتي قد اقترح بحث موضوع هام للغاية بشأن عدم السماح بسياسة الهيمنة في العلاقات الدولية ، ومن المعروف مدى المعاناة التي نشأت عن سياسة الهيمنة بالنسبة للبشر في الماضي . وقد كانت هذه الهيمنة تتمثل في الامبراطوريات الاستعمارية ، وفي الحروب العدوانية التي تهدف الى غزو أراضي الدول الأخرى ، كما كانت هناك محاولات عديدة من أجل السيطرة واخضاع الدول والشعوب . ان مثل هذه السياسة قد أثارت التوتر والقلق في الموقف الدولي ، وكانت مصدرا للنزاع المسلح ، ولكن مما يزيد الامر خطورة الاخذ في الاعتبار نمو ووجود سبل الابادة الكبيرة والدمار ، ومن ثم فانه من الضروري أن نشجب بكل حزم سياسة الهيمنة بجميع أشكالها ، وأن نؤكد على مبدأ المساواة في سيادة الدول ،

(السيد فرورينوفيتش ، جمهوريية
اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

وكذلك على افراض ومقاصد الامم المتحدة ، وأن نعلن نيابة عن شعوب الامم المتحدة ، انه لا يمكن ايا كانت الظروف والاسباب أن يسمح لاية دولة أو مجموعة من الدول بمحاولة فرض هيمنتها في الشؤون الدولية أو السعي الى فرض سيطرتها سواء على مستوى العالم ككل ، أو في أى منطقة من مناطقه . ان وفد بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية يدعو جميع الدول الأعضاء في الامم المتحدة الى أن تؤيد بكل حزم مشروع القرار الذى اقترحه الاتحاد السوفياتي بشأن عدم السماح بسياسة الهيمنة في العلاقات الدولية والوارد في الوثيقة (A/34/243) .

اننا نحن الشعب السوفياتي ، نشعر بسرور بالغ ، لأنه في عالم اليوم ، هناك مزيد من الشعوب قد تخلصت من يدي الاستعمار والاضغلال والقهر وتقوم ببناء حياة جديدة . انها تقوم الآن بمضاعفة ثمار العمل البناء في ظروف يسودها السلام والتقدم . اننا نرحب بدعم سلطة هذه الشعوب في الساحة الدولية ، وينضالها الفعال من أجل انتصار مثل السلام والحرية ضد الاستعمار والاستعمار الجديد ، والعنصرية ، والامبريالية ، والرجعية . وهي تخوض هذا النضال أيضا في الامم المتحدة وفي غيرها من المنظمات الدولية ، وفي حركة عدم الانحياز التي عقدت مؤتمرا قمتها في الآونة الاخيرة في هافانا ، وكلل بنجاح كبير وأسهم اسهاما كبيرا في دعم السلم والأمن الدوليين ، وفي النضال ضد الامبريالية ، والاستعمار ، والاستعمار الجديد ، والعنصرية ، والفصل العنصري ومن أجل دعم الاستقلال السياسي والاقتصادي للدول المتحررة . ولكن مع جميع تلك الظواهر الايجابية ، لا يسع المرء الا أن يرى اتجاها مختلفا . ان قوى الرجعية والامبريالية ، وصناع الاسلحة ودعاة الحرب الباردة ، لا يهدأون عن أعمالهم الاجرامية ضد سياسة الانفراج ونزع السلاح ، وضد النضال التحرري للشعوب . انهم يطلبون المزيد من البلايين للانفاق على الأغراض العسكرية ، ومن أجل ايجاد أكثر الاسلحة دمارا ووحشية ، ويسعون الى استخدامها على أراضي الدول الأخرى . ان الدول الاعضاء في حلف الاطلنطي قد زادت من نفقاتها العسكرية عشر مرات خلال ٣٠ عاما منذ وجوده ، ولا تزال تدعم سباق التسلح . ان دوائر الرجعية تقوم بمحاولات من أجل وقف نضال التحرر للشعوب بالقوة ، ومن أجل التدخل

في الشؤون الداخلية للدول الاخرى . هناك عدوان ضد جمهورية فييت نام الاشتراكية ، وهناك استفزازات ضد دول جنوب شرقي آسيا ، وهناك مطالب اقليمية ضد الدول الاخرى . ان الاعمال العدوانية لاسرائيل في الشرق الاوسط لا تزال مستمرة ، ومحاولات الدوائر الاحتكارية الغربية لا تزال تحافظ على نظمها العنصرية في جنوب افريقيا عن طريق مناورات مختلفة . ان كل ذلك يعتبر بمثابة مصدر خطير من مصادر الحرب .

وازاء هذا الموقف ، لا يمكن ان تكون هناك مهمة اكبر من توحيد جهود القوى المحبة للسلام والحرية والتقدم ، بغية الاطاحة بالمعتدين ، من اجل تفويض سباق التسلح ، وتوسيع نطاق سياسة الانفراج الدولية ، واستكمال الانفراج السياسي بانفراج عسكري ، وان نكفل حق جميع الشعوب في التنمية الحرة المستقلة .

ومن الضروري ان نسعى الى حلول جديدة وفعالة وذلك في اطار الأمم المتحدة ، وان نوقف سباق التسلح ، وقبل كل شيء سباق التسلح النووي . وفي هذا الصدد ، فان اقتراح الاتحاد السوفياتي من اجل وقف انتاج الاسلحة النووية والخفض التدريجي للمخزون منها حتى يتم القضاء عليها تماما . وفي الآونة الاخيرة فان الدول الاشتراكية قد تقدمت باقتراح الى لجنة نزع السلاح من اجل بدء المفاوضات بشأن هذه المشكلة . ان الجمعية العامة للأمم المتحدة ينبغي ان تؤكد تأييدها لهذا العمل .

ان وفد بيلوروسيا يؤيد اقتراح الاتحاد السوفياتي بابرام اتفاقية دولية بعدم استخدام الاسلحة النووية ضد تلك الدول التي تناهض انتاج او الحصول على اسلحة نووية ولا توجد على اراضيها مثل تلك الاسلحة ، ونحيد كذلك التوصل الى اتفاقية بشأن عدم وضع الاسلحة النووية على اراضي الدول التي لا توجد لديها مثل هذه الاسلحة في الوقت الراهن . ان مثل هذا الاقتراح الذي تقدمت به جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية بشأن اعتماد اعلان من اجل التعاون الدولي لنزع السلاح يأتي في حينه .

وينبغي ان نلاحظ أيضا بشعور من الرضا التقدم في أعمال لجنة نزع السلاح التي تقدمت اليها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي باقتراح بشأن العناصر الاساسية لمعاهدة لحظر استحداث وانتاج وتخزين واستخدام الاسلحة الاشعاعية . هناك شروط ضرورية قائمة من أجل الانجاز الناجح للمفاوضات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وبريطانيا العظمى بشأن معاهدة للحظر الشامل والعام لتجارب الاسلحة النووية ، كما ان المفاوضات السوفياتية الامريكية لازالت جارية من أجل حظر الاسلحة الكيميائية . ولكن هذا التقدم تواجهه صعاب كثيرة ، وان هذه الصعاب ذات طبيعة مصطنعة . ومن الطبيعي ، أن الهدف ليس وضع العقبات في طريق هذه المفاوضات ، بل ان تحقيق الاتفاقات المقبولة بشأن هذه الأمور هو الذي يمثل اسهاما جوهريا للحد من سباق التسلح .

(السيد غورينغيتش ، جمهورية
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

ان الحاجة الملحة من أجل إبرام معاهدة عالمية لعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية لا تزال لها أهمية متزايدة .

ان ضمان السلام والأمن الدائم للشعوب يجعل من الضروري في الوقت الراهن القضاء على
بؤر التوتر . وبينما نؤكد موقفنا المعروف جيدا بشأن قبرس ، والحاجة الى ضرورة انسحاب جميع القوات
الاجنبية من أراضي كوريا الجنوبية ، فاننا نود أن نستري الانتباه الى مشكلة الشرق الأوسط . ان
الموقف قد اصبح في الآونة الاخيرة اكثر تعقيدا واكثر خطورة ، وذلك نتيجة إبرام معاهدة منفصلة بين
اسرائيل ومصر تحت رعاية الولايات المتحدة . ولا ينبغي ان تضلل أحد منا فكرة ان هذه المعاهدة
تعتبر بمثابة " خطوة أولى " من أجل تسوية قضية الشرق الأوسط ، انها ليست " تسوية " بل مؤامرة
مفروضة تهدف الى منع ممارسة الشعب العربي الفلسطيني لحقوقه القومية المشروعة ، وفي الوقت ذاته
فانها تهدف الى دعم احتلال اسرائيل لجزء من الاراضي العربية ، وتشجع اسرائيل المعتدية على
اتخاذ اجراءات عدوانية جديدة ضد الشعوب العربية . ان الاحداث الاخيرة في الشرق الأوسط
تؤكد هذا التواطؤ دون أدنى جدل .

ان الطريق الوحيد لاقامة سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط يتمثل في تسوية شاملة
بإشتراك جميع الاطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، وهي تسوية ينبغي ان تجعل
من الممكن بالنسبة للدول العربية ان تستعيد اراضيها التي احتلت منذ عام ١٩٦٧ ، وحتى يمكن
للشعب العربي الفلسطيني أن يمارس حقه في تقرير مصيره وانشاء دولة مستقلة له ، ولكي تتمتع جميع
شعوب هذه المنطقة بالحق الثابت في الوجود والتنمية .

ان وفد بيبيلوروسيا يود أن يعرب عن تضامنه مع جميع الشعوب التي اصبحت ضحية للظفـوط
الامبريالية ، اننا ندين سياسة التوسع التي تقوم بها الصين ، ونؤكد تأكيدنا التام لشعوب جمهورية
فيت نام الاشتراكية ، وجمهورية لاو الشعبية ، وجمهورية كمبوتشيا في نضالهم العادل من أجل
حماية حريتهم واستقلالهم . ان العدوان الاخير للصين ضد فيت نام وتهديدها بان تحمل السلاح
مرة أخرى لكي تلقنها " درسا ثانيا " ، كل ذلك يشكل تهديدا للسلم والامن في آسيا وفي العالم
أجمع .

ان وقتنا الحالي يتميز بتحويلات اجتماعية عميقة بالنسبة لكثير من دول العالم . ففي آسيا

وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، فإن الشعوب تود أن تكون صاحبة السيادة على مصائرهما . وعندما تتهدى النظم الاستبدادية والمالية للإمبريالية ، كما حدث في الآونة الأخيرة في أفغانستان وكمبوتشيا وإيران ونيكاياغو ، فإن هذا يخدم الشعوب التي تعاني من قهر هذه الأنظمة وكذلك يخدم قضية السلام والتقدم للبشرية جمعاء .

إن منظمة الأمم المتحدة عليها أن تواجه حقائق اليوم . إننا نؤيد تماما الحق المشروع للمجلس الثورى الشعبى لجمهورية كمبوتشيا الشعبية في أن يمثل الشعب الكمبوتشى في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية ، ذلك الشعب الذى تخلص من تلك الزمرة البربرية التي أبادت ثلاثة ملايين من الشعب الكمبوتشى من أجل ارضاء مصالح خارجية . إننا سوف نواصل نضالنا الفعال في هذا الصدد ونحرب على يقين من إيجاد الحل العادل .

إن النضال العادل الذى تخوضه شعوب أفريقيا ، وتؤيده القوى التقدمية في العالم والذى تقوم به من أجل القضاء الكامل والشامل على بقايا الاستعمار والعنصرية والفصل العنصرى ، قد دخل مرحلته الأخيرة . إن تحقيق الحرية في أفريقيا يسير قدما في ظروف تتميز بالواجهة بين قوى التحرر القومى والتقدم ، ضد القوى الامبريالية والرجعية ، التي تسعى الى اعاقه تقدم هذه العملية التي لا رجعة فيها ، وكذلك من أجل شن هجوم مضاد . وبدل على ذلك الموقف في جنوب أفريقيا حيث نجد أن العنصريين الذين تؤيدهم الدوائر الامبريالية ، يقومون بجهود مستمته من أجل قهر ارادة الوطنيين في زيمبابوى وناميبيا في النصر ، والابقاء على المنطقة بؤرة للعنصرية والقمع ، ورأس جسـد لمهاجمة أفريقيا المستقلة .

إن بيبيلوروسيا تؤيد تماما تحقيق الحقوق الثابتة لشعوب جنوب أفريقيا في تقرير المصير ونقل السلطة كاملة الى شعوب زيمبابوى وناميبيا عن طريق ممثلهم الشرعي الوحيد سوابو ، وكذلك القضاء على ذلك النظام المخزى للفصل العنصرى في جنوب أفريقيا . إننا ندين بكل قوة مناوئات المستعمرين الجدد في جنوب أفريقيا ، وكذلك الاعمال العدوانية للعنصريين ضد قوى التحرر القومى والحدود المستقلة المجاورة . وكذلك فإننا نؤيد مطالب فرض عقوبات دولية فعالة وشاملة على النظم العنصرية تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة . إننا ندين مؤامرات قوى الامبريالية والرجعية التي تهدف الى بث الشقاق والنزاعات بين شعوب أفريقيا المستقلة ، وعدم تحقيق ارادة الشعوب في اقامة علاقاتها على اساس الاحترام المتبادل للاستقلال وسلامة الأراضي والحفاظ على الحدود التاريخية .

ان حل مشكلة الاقلال من خطر الحرب والتوصل الى نزع السلاح - اكبر مشكلة عالمية في عصرنا - هو الشرط الضروري المسبق لحل جميع المشاكل التي تواجه البشرية ، بما في ذلك مشكلة التنمية . لان هذا سيخلق الضمانات المادية اللازمة لمستقبل آمن لجميع الشعوب . ان ذلك سيمنح الشعوب من تكريس الاموال التي تتحقق نتيجة خفض الموازنات العسكرية لاحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتحقيق التقدم الثقافي .

ان نضال البلدان النامية من اجل دعم استقلالها من الامبريالية ، وضمان استقلالها الاقتصادي ، وتمتع شعوب العالم بالثمار الحقيقية لاستقلالها القومي تتخذ ابعادا عميقة ومتزايدة . ان المفتاح الرئيسي للتغلب على التخلف الذي طال امده في هذه البلدان يكمن في تحولات جذرية اجتماعية واقتصادية تطلق طاقات كبيرة خلاقة للشعوب . ولقد تأكدت هذه الحقيقة في ان المزيد من البلدان النامية اختارت الطريق التقدمي للتنمية ، وتقوم بتحويلات اجتماعية واقتصادية وتحقق نتائج ملموسة في تنميتها .

وفيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي المتكافئ ، ينبغي ان يكون هناك دور هام تلعبه العلاقات الاقتصادية الدولية المتزايدة النمو على اساس ديمقراطي وعادل . ان المبادئ الأساسية لمثل هذه العملية قد اتاحت في تلك المقررات الهامة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، مثل ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول ، والاعلان وبرنامج العمل الخاصين بانشاء نظام اقتصادي دولي جديد .

ومع ذلك ، ورغم مضي فترة طويلة منذ اعتماد هذه المقررات ، الا ان احكامها لا تزال باسرها تنفيذ نتيجة للسياسات الاحتكارية ، ودوائر البلدان الرأسمالية التي لا تزال تواصل سياساتها الاستعمارية الجديدة ، وتنشر وتعمق الاستغلال بين البلدان النامية ، حفاظا على مصالحها وامتيازاتها في العلاقات الاقتصادية الدولية . ان ما يطلق عليه مساعدة الغرب للبلدان النامية لا يزال يشكل جزءا صغيرا من المكاسب والمصالح والأرباح التي تتلقاها الاحتكارات الرأسمالية عن طريق استغلال البلدان النامية والشعوب التي لم تستقل بعد .

ان جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية تنادي بتطبيع التجارة والعلاقات الاقتصادية ،

وازالة جميع اشكال ومظاهر الاستغلال ، والتمييز ، والديكتاتورية ، واقامة علاقات حقيقية مفيدة ومتساوية بين الدول ، مع المراقبة الشديدة لبدء عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى . ان أنشطة دول مجلس التعاون الاقتصادي لمثال على مثل هذا التعاون . وعلى مدى ثلاثة عقود ، فان تعاون البلدان الأعضاء في هذا المجلس ، عن طريق العمل البطولي ، المضني لشعبوسها ، ورغم الخسائر والدمار في فترة الحرب العالمية الثانية ، قد زاد حجم انتاجها الصناعي ١٧ ضعفا ، كما تضاعف الناتج الزراعي ثلاث مرات . ان عشر سكان العالم فقط يعيشون في البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الاقتصادي ، ولكنهم مع ذلك يقومون بصنع ثلث ما ينتج من الصلب في العالم ، كما يقومون بانتاج اثنين من كل خمسة اطنان تنتج في العالم من الأسمدة المعدنية ، ويصنعون اكثر من ربع معدات تشغيل المعادن ، ويقومون ببناء كثير من المباني تصل تقريبا الى مثل تلك التي تنتجها بلدان السوق المشتركة والولايات المتحدة معا . ومن خلال مساعدة الدول الأعضاء في مجلس التعاون الاقتصادي ، فان آلاف مشروعات قد شيدت في البلدان النامية وهي : مجمعات الحديد والصلب التي تبلغ طاقتها الاجمالية ٣٠ مليون طن من الصلب في العام ؛ ومصانع القوى التي تبلغ قدرتها ١٦ مليون كيلوات . وكذلك تدريب حوالي مليون من المهندسين المهرة والفنيين وغيرهم من الاختصاصيين . وأن ناتج التجارة الخارجية للبلدان الأعضاء في المجلس مع البلدان النامية قد زاد اكثر من ٤٠ ضعفا من عام ١٩٥٠ الى عام ١٩٧٧ .

ان هذا العام ، عام ١٩٧٩ ، هو عام الطفل الدولي . وهذا العام يتسم بسمة مميزة في جمهوريتنا حيث اننا نتيجة لثورة اكتوبر الاشتراكية العظيمة وبناء المجتمع الاشتراكي المتقدم قد قدمنا لأطفالنا ولمجتمعاتنا ابرع عناية ممكنة ؛ ففي مجتمعنا يمكن لكل شخص ان يطمئن على مستقبل اطفاله . اننا نؤيد الأنشطة التي تبذل في اطار العام الدولي للطفل لحماية للأطفال في العالم اجمع من المعاناة والظلم ، والتمييز العنصري ، والاستغلال ، والبؤس والحروب . ان حق اطفال جميع الشعوب في طفولة سعيدة ومرحة ينبغي ان يضمن ويؤكد .

ان وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، ليعلق اهمية كبرى على تنمية التعاون الدولي في التشجيع على احترام حقوق الانسان . ان هذا التعاون ينبغي ان ينفذ أولا وقبل كل شيء عن طريق تمسك جميع الدول بكل قوة بالاتفاقيات الدولية والعهود الخاصة بحقوق الانسان والوفاء

بما ورد بها . وهي العهد الخاصة بحقوق الانسان ، والاتفاقية الخاصة بالقضاء على جميع اشكال التمييز العنصرى ، والاتفاقية الخاصة بمنع ومعاينة جريمة الابادة ، والاتفاقية الخاصة بالقمع ومعاينة جريمة الفصل العنصرى وغيرها .

ان هذا التعاون ينبغي ان ينفذ ايضا عن طريق النضال الحازم من جانب المجتمع الدولى ، بما فى ذلك الامم المتحدة ، ضد تلك الانتهاكات الخطيرة والصارخة لحقوق الانسان والتي تجرى اليوم فى الجزء الجنوبي من افريقيا ، وفى الاراضى العربية التي احتلتها اسرائيل ، وفى شيلي وفى كل مكان يطلأ فيه الامبرياليين وعملائهم حقوق الانسان * .

ان التعاون فى تشجيع احترام حقوق الانسان ينبغي الا يستعمل للتدخل فى الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، ومن اجل اثاره العداوة والحقد بين الشعوب . ان التعليق فى هذا المجال لا يمكن ان يتيسر عن طريق المقترحات الخاصة بتغيير اشكال وقوى الأجهزة الخاصة بمجال حقوق الانسان المشكلة فى اطار الامم المتحدة ، او المحاولات التي تبذل من اجل انشاء اجهزة دولية جديدة اخرى .

ان وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ليعيد دعم الامم المتحدة فى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين من اجل تنمية التعاون الدولى فى المجالات المختلفة عن طريق التنفيذ الصارم لميثاقها ، ونحن لا نستطيع ان نؤيد المقترحات الخاصة بمراجعة ميثاق الامم المتحدة ايا كان المكان التي جاءت منه هذه المقترحات ومهما كانت الذريعة التي تدرعت بها الجهات التي تتقدم بها .

ان الشعوب تنشد السلم ، السلم الآمن والدائم ، السلم الذى يسمح بتعاون دولي اكثر فى خدمة التقدم " ذلك السلم " كما اكده الرفيق برجنيف ، " هو الحياة والتقدم ، وهو آفاق مستقبل سعيد ، وهو بسمه مشرقة وسعيدة على وجوه اطفالنا ، شمس تنشر اشعتها الدافئة الحنون على سماء كوكبنا " .

عادل الرئيس الى تولي الرئاسة . *

ومن أجل تبرير آمال الشعوب ، ومن أجل دعم وتعميق الانفراج والسعي لايجاد طرق من أجل حل مشكلة وقف سباق التسلح ونزع السلاح ، من أجل الاسهام في تسوية المشاكل الدولية الملحة ، ومن أجل تطوير التعاون الدولي ، اننا مقتنعون ان هذا كله يشكل الواجب الأسمى للأمم المتحدة . ان هذه الدورة الراهنة للجمعية العامة من واجبهما الاسهام بقدر كبير في هذه القضية النبيلة .

السيدة كونتية (سيراليون) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي باسم وفد سيراليون أن أعبر لكم عن تهنئتنا الحارة على انتخابكم لهذا المنصب الرفيع الهام وهو رئاسة الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . اننا سعداء ان نراكم تقودون مشاورات هذه المنظمة أثناء هذه الدورة . وان اشتراككم الطويل والفعال مع الأمم المتحدة ومساهمتمكم النشطة في اللجنة الخاصة لتصفية الاستعمار وحركة عدم الانحياز ، كل هذا يؤهلکم لهذا المنصب الرفيع الذي انتخبتم له .

ومن أجل ذلك ، فان وفدى واثق من أن افريقيا له هذه الخبرة سوف يقود أعمال هذه الجمعية العامة لصالح كافة الدول الممثلة هنا . وليس لدينا أى شك في هذا الصدد . واننا لذلك نتعهد بتعاون وفدنا . واننا نرى انه مما يطمئننا ، انكم تأتون من بلد وهو جمهورية تنزانيا المتحدة ، قادت لعدة سنوات حركة تحرر الانسان وكافحت لنصرة حقوق الانسان ، وبصفة خاصة في الجنوب الافريقي .

انني أود أيضا أن أشكر سلفكم سعادة انداليسيو ليفانو لقيامه بعمله في الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة بصورة تدعو الى الاعجاب . واننا نود أن نسجل تقدير حكومتنا لمساهمته في نجاح تلك الدورة .

قبل أن ننتقل الى ما هو أبعد من ذلك ، اسمحوا لي أن أحيي رفيق السلاح في معركة التحرير ، وهو فخامة رئيس جمهورية أنغولا السابق ، الذي بوفاته فقدت قضية حقوق الانسان مناضلا بطلا لم يأل جهدا ، ولم يبخل بأية تضحية ، من أجل تحقيق تحرر الانسان ، أسكنه الله فسيح جناته .

ان الأمم المتحدة عندما أنشئت قبل أربعة وثلاثين عاما ، كان لها الكثير من الأهداف التي تستحق الثناء ، ومنها الحاجة الى انقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب ، ودفع عجلة التقدم الاجتماعي ، وتحسين مستوى المعيشة في حرية أكبر ، وتكريس التسامح والعيش معا في سلام بين الشعوب وفي ظل حسن الجوار ، واستخدام الأجهزة الدولية لتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي لكافة الشعوب . ومنذ ذلك الوقت ، ظلت الأمم المتحدة محفلا لا غنى عنه لترشيد ومواءمة الآراء السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المختلفة من أجل تحقيق هذه الأهداف .

لقد اجتمعنا مرة أخرى هنا لمدة ثلاثة شهور لاعادة تقييم الانجازات والتقدم الذي حققته الانسانية في دفع هذه الأهداف ، التي تعتبر اليوم على نفس الدرجة من الأهمية التي كانت تتمتع بها منذ أربعة وثلاثين عاما .

ان سيراليون ، مثل معظم الدول الأخرى في هذه المنظمة ، تؤمن ايمانا عميقا بوجود هذه المنظمة والسعي من أجل تحقيق الأهداف التي أشرت اليها . وان هذه الدورة السنوية تتيح لنا فرصة للتفكير في هذه المبادئ والأهداف والفائدة المستمرة للمنظمة . وفي هذا الصدد ، فإننا نلاحظ أن المنظمة لم تكن بنفس الفعالية التي كنا نطمح اليها في مواجهة بعض القضايا الحيوية . ولكن بالرغم من قصورها ، فان وجود منظماتنا قد غير ، عبر السنين ، من العلاقات بين الدول الأعضاء من المواجهة الى التعاون . وهذا هو ما يجب أن يكون ، ان هذا هو الغرض الأساسي من وجود الأمم المتحدة ان أنها تمثل أرضية مشتركة للمجتمع الدولي في بحثه الجماعي عن حلول للمشاكل العامة المشتركة .

ان امكانيات تحقيق الانسانية لأفضل ما يمكن في مجال التعاون الاقتصادي الدولي والتنمية لم تكن أكبر مما هي عليه الآن . ومن السخرية أن نرى أن امكانية تحقيق هذا الهدف ، في الوقت الحالي ، غير أكيدة . ان الامكانيات المتاحة على أعظم ما تكون اليوم لأن البشرية تملك اليوم موارد انسانية ليس لها مثيل ، سواء كانت مالية ، أو ادارية ، ومؤسسية ومصادر تكنولوجية يمكن أن تحول وجه عالمنا الى عالم مشرق ويتمتع بالرفاهية والكفاية . حقا ، ان الانسانية لديها الامكانية لتأكيد التوزيع العادل والشامل لفوائد العلم الحديث والتكنولوجيا من أجل التطوير الفعال لنوعية الحياة على كوكبنا . ومع ذلك ، فان هذه الآمال وتلك التوقعات الأكثر واقعية أصيبت بخيبة أمل واحباط

من جانب اناس يترددون أو يخشون أن يتقاسموا معارفهم ، وينقلوا خبراتهم ، وأن يقدموا مصادر مالية الى تلك البلدان التي هي في أشد الحاجة اليها . ان هذا التردد قد يكون نتيجة لعدم كرم يعبر عن نفسه اليوم بكل وضوح في الاجراءات الحمائية الجديدة ، والتضخم وعدم الاستقرار النقدي وانكماش التجارة الخارجية ، والكساد في النمو الداخلي ، والمصاعب والآلام التي تواجهها البلدان مثل بلدى في تمويل التنمية المخططة في الوقت الذى حددناه .

ان المشاكل التي تواجه المجتمع الدولي تتطلب حلولاً عاجلة ومخلاقية ولا تتطلب الدخول في مناقشات مثيرة للأعصاب حول الاجراءات والمناهج . ان المفاوضات في الأمم المتحدة مليئة بأمثلة من هذه الأمور : ان اللجنة الجامعة التي شكلت بموجب قرار الجمعية العامة ١٧٤ / ٣٢ ، واللجنة التحضيرية لاستراتيجية التنمية الدولية للعقد الثالث للأمم المتحدة للتنمية ، ومعظم لجان ومجموعات عمل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ان لم تكن كلها ، مليئة بأمثلة على هذه السفسطة الاجرائية ، وفي منظمة تضم مثل هذا العدد من الأيديولوجيات ، والثقافات والأديان والاختلافات السياسية بنفس عدد الدول الأعضاء ، من المفهوم أن يكون هناك الكثير من الآراء المختلفة حول أفضل طريقة لتنفيذ البرامج . ومع ذلك ، فاننا نعتقد أن هذه السفسطة قد وصلت الى حد العقم .

اننا عندما نستعد لمواجهة تحديات العقد الجديد فاننا يجب أن نسجل خيبة أملنا لتبديد الموارد المتاحة للانسان وعدم انفاقها على أهداف انتاجية . اننا سنتذكر عقد السبعينات طويلا كعقد واجه فيه الاقتصاد العالمي كسادا ضخما وأصبح فيه شبح التفكك الاجتماعي حقيقة قريبة الوقوع بالنسبة لكل دولة تقريبا .

ان العقد الحالي قد شاهد اضافة بعد جديد للاستقطاب بين الشرق والغرب بالنسبة لما اعتدناه عليه ، وان لم نرتج اليه ، ألا وهو حوار الشمال - الجنوب الذي لم يحقق شيئا يذكر في مجال الانجازات ، ولكننا نعتقد أن نجاح هذا الحوار سيعتمد عليه السلام العالمي . ان مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ما زال نقطة مركزية للمناقشات الحيوية حول التعاون الاقتصادي والاجتماعي ومسائل التنمية . وتود حكومة بلادي أن تسجل تقديرها للعمل الطيب الذي تقوم به أمانة الاونكتاد . وان هذا المؤتمر ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، هو من المحافل التي تأخذ بأراء دول العالم الثالث فيما يتعلق بقضايا التنمية . ولم يكن من قبيل الصدفة أن تركزت المناقشة ، في الدورة الأخيرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في مانيل ، على الحاجة الى اجراء تغييرات جذرية في هيكل المجتمع الاقتصادي الدولي ، وعلى اعادة تحديد العلاقة بين مختلف الوحدات في هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية الحالية .

وتعتقد حكومة بلادي أن هناك مزية للبحث عن الاهداف التي وافق عليها المجتمع الدولي في منتصف السبعينات ليس فقط كتعبير عن التكافل العالمي بل أيضا كأهداف ضرورية لمواصلة بقاها وحياة العالم ككل . وبالطبع فان كل بلد قد أصيب بآثار الكساد الذي أصاب الاقتصاد العالمي . ولكن مجموعة الدول التي تأثرت أكثر من غيرها هي الدول النامية وبالنسبة لها فان المشكلة ليست مشكلة كساد بل هي اختناق بطيء ومؤلم ان برامجها الانمائية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي تتوقف تماما بسبب عدم وجود الموارد .

لذلك فان وفد بلادي يرى أنه يجب أن يكون هناك منهج عام لمسألة نقل الموارد الحقيقية في كافة أشكالها ان هذا من الأشياء التي لا بد منها من أجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد . وأن مثل هذه الموارد يجب أن تقدم بطريقة مستمرة ويمكن التنبؤ بها ومضمونة بشكل متزايد . ان دور مؤسسات التنمية متعددة الأطراف ، سواء أكانت اقليمية أو عالمية ، له أهمية

حاسمة في الوقت الراهن . ونتيجة لذلك فانه من المرغوب فيه أن يكون الوصول الى موارد هـذه المؤسسات متسقا مع أهداف وأولويات التنمية الشاملة والمستمرة . ولذلك فانه من المهم أن تكون هناك ارادة أكيدة لزيادة الموارد المتوفرة لمؤسسات التنمية متعددة الأطراف حتى يمكن لها أن تبدأ بأعمالها . واتساقا مع هذا فان هناك حاجة لتحسين ممارسات هذه المؤسسات فيما يتصل بالعون ، خاصة فيما يتعلق بالتكلفة المحلية لتمويل البرامج التي أدت الى الاقلال من الأثر الصافي لها .

وعلاوة على ذلك فان معظم البلدان النامية تعاني في الوقت الراهن من عجز كبير في موازين مدفوعاتها ، ومعظم هذا العجز هو نتيجة لعوامل خارجية ليس لهذه البلدان تحكم فيها ، وذلك بالإضافة الى قصور تدفق رأس المال طويل المدى من أجل دعم التنمية والاستثمار . ان النظام النقدي الدولي قد ثبتت عدم فاعليته في معالجة هذه المشاكل ، وذلك بسبب أنه صمم بشكل لا يأخذ في الحسبان مشاكل البلدان النامية . ان النظام السائد يحدد اجراءات تعديلية مقيدة ليس لها أية علاقة بالظروف الاجتماعية والسياسية ومشاكل اعادة تشكيل الهياكل في البلدان النامية .

وبالإضافة الى هذا فان العبء الضخم الذي ألقاه هذا المنهج على عاتق الدول النامية قد أدى الى ابطاء جهودها من أجل التنمية والتي اخفاها أحيانا . وعلى ذلك فاننا نحتاج الى نظام يؤدي بصندوق النقد الدولي الى القيام بدور أكثر استجابة وأكثر فاعلية في تمويل يلائم الظروف الخاصة للبلدان النامية . وهذا يثبت ضرورة عقد مؤتمر دولي تعالج فيه المشاكل النقدية ليس فقط تلك المشاكل الخاصة بالبلدان المتقدمة بل وأيضا المشاكل المتعلقة بالبلدان النامية ، بحيث يؤدي عند الاقتضاء الى اقامة نظام نقدي دولي جديد يستجيب الى ظروف عصرنا .

ومن الاعباء التي ثبتت ان كافة البلدان تشترك في تحملها اليوم لازمة الطاقة ، ان الامكانيات طويلة المدى للتنمية الاقتصادية المستمرة ليس من الممكن التنبؤ بها ومشكوك فيها لأننا لا نستطيع التأكيد على استمرار توفر الطاقة التي أصبح سعرها باهظا . وان ادراج بند مستقل على جدول أعمال الجمعية ، يتعلق بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، انما يبين الأهمية الحاسمة التي ينهضي أن يوليها المجتمع الدولي لهذه المشكلة .

وبالنسبة للبلدان النامية فان أزمة الطاقة هي أكبر من أن تكون أزمة طاقة ، انها أزمة بقاء

وخاصة بالنسبة للدول غير المنتجة للبتروول من هذه المجموعة من الدول . لذلك فقد آن الاوان أن يأخذ المجتمع الدولي في اعتباره ما تعاني منه الدول النامية المستوردة للبتروول . وفي هذا الصدد فاننا نعتقد أن المؤتمر القادم للأمم المتحدة حول المصادر الجديدة والمتجددة يجب أن يعالج مشاكل هذا العامل الهام الذي يمكن أن يؤدي الى الاسراع بالتنمية في الدول الأقل نموا ، وحتى يمكن أن يستمر التصنيع في العالم بصورة أكثر ضمانا .

وفي نفس الوقت فان المجتمع الدولي يجب أن يتخذ اجراءات تؤدي الى تحسين مساعدة الدول غير المنتجة للبتروول التي تواجه اقتصادياتها بل ونسيج مجتمعاتها ذات الركود الوشيك والانهيار كنتيجة لأزمة الطاقة .

والحقيقة ان النظام الاقتصادي الدولي الجديد لا يمكن أن يقام بين يوم وليلة ونحن لا نطلب هذا . ان ما نطلبه هو اصلاح للنظام بحيث يؤدي الى مشاركة واقتسام أكبر للمنافع لازدهار العالم . ان السلام العالمي لا يعني فقط نهاية النزاع في العالم بل انه يتعلق أيضا بالعدالة في العلاقات بين الدول وبين الافراد في دولة واحدة .

وفي ضوء ما تقدم ونحن على أعتاب الثمانينات فان ضرورة اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد قد أصبح أكثر الحاحا من أي وقت مضى . وبينما نعد الاستراتيجية الدولية للثمانينات فاننا نشق بأن هذه المنظمة ستستطيع أن تدرج في الاستراتيجية الاهداف والمقاصد الضرورية لضمان عدم تفويتنا الفرصة لحل مشاكلنا بطريقة أكثر اتساقا مع احتياجات المستقبل .

حتى في الربع الأخير من القرن العشرين ، فان الدول لا تزال تبرز كأعضاء في المجتمع الدولي ، وهذا في حد ذاته انعكاس للتطلع الذي جاش في صدورنا منذ حوالي ٣٤ عاما فـ سان فرانسيسكو ، لكي نمكّن شعوب العالم من أن تحي في ظل حرية أكبر . ان هذا الأمل قد تجسد في عام ١٩٦٠ في القرار ١٥١٤ (د-١٥) بشأن حق تقرير المصير للشعوب . لكن للأسف فان هذا الأمل لم يتحقق على الصعيد العالمي ، وينبغي أن يتحقق .

ومن ثم ، فانه مما يبعت على الرضا والشعور بالفخر أن سيراليون ، كعضو في اللجنة الخاصة بتصفية الاستعمار ، ترحب بسانت لوسيا كدولة حرة مستقلة ذات سيادة تتبوأ مكانها الصحيح في مجلس الامم . اننا نتقدم بالتهنئة ، ونشعر بالثقة بأنها سوف تكون على مستوى مبادئ ومقاصد هـ المنظمة .

لكن الأمل من أجل حرية أكبر لشعوب العالم ينبغي أن يتحقق تماما ، لأنه هناك مناطق في عالمنا الواحد ، ولا سيما في الجنوب الافريقي ، لا تزال تحت السيطرة الاستعمارية والعنصرية وتمثل انحطاط الانسان في أبشع صورة . ان الجنوب الافريقي ، حيث تتركز العنصرية كسياسة رسمية تقترن بتواطؤ المصالح الاقتصادية المتداخلة ، لا يزال التحدي الأكبر لتطلعات الشعوب المضطهدة لتحقيق حق تقرير المصير ولأن يزدهر مقدار أكبر من الحرية ، يقوم على ميثاق سان فرانسيسكو منذ ٣٤ عاما ، يفض النظر عن العقيدة أو اللون .

ان نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا لا يزال مستمرا في ادامة سياسته البغيضة رغم تلك الجهود الدؤوبة من جانب العالم من أجل شجب تلك الانشطة غير الانسانية ، وجعله ينبذ ليس فقط تلك الطرق التي لا تتناسب مع حقوق الانسان بل تتجاهل أيضا وجود الانسان ذاته . ان الانسان هناك ما يزال تنكر عليه حقوقه الاساسية ويتم استغلاله بسبب لون جلده . اننا نسمع كثيرا عن تلك الاعتقالات الخاطئة والاعمال الوحشية والتعذيب من جانب الشرطة ، والضحايا الذين يتميزون بلون بشرتهم .

ان القمع وسوء المعاملة يستمران دون هوادة في تحد سافر لرغبة هذه المنظمة وإرادتها وإرادة الرأي العام . ان المتواطئين مع الفصل العنصري الذين يشجبون هذه السياسة علينا ولكنهم يشجعونها في الخفاء عن طريق التجارة وغيرها من الروابط ينبغي أن يعتبروا أنفسهم مسؤولين عن هذا ومدنيين مثل النظام ذاته في محكمة الرأي العام .

اسمحوا لي أن أستري انتباهكم لتلك الزيارة الراهنة لفريق الرجبي لجنوب افريقيا للمملكة المتحدة . ان رؤساء الكمنولث في اجتماعهم في جلين ايجلز قد توصلوا الى صيغة بشأن الروابط الرياضية مع جنوب افريقيا ، والتي نتج عنها ذلك البيان الخاص بالفصل العنصرى في مجال الرياضة ، وألحق بالبيان الختامي الذى صدر في لندن في ١٩٧٧ وأقتبس :

” ان رؤساء الحكومات يرحبون بالاعتقاد ، الذى اعربوا عنه بالاجماع في اجتماعهم ، بأنه في ضوء المشاورات الأخيرة والاتفاق ، فإنه من غير المحتمل مستقبلا اجراء اتصالات رياضية ذات أى أهمية بين دول الكمنولث أو مواطنيها وبين جنوب افريقيا ، طالما أن هذه الدولة تواصل اتباع تلك السياسة البغيضة للفصل العنصرى ”.

ومن ثم فقد كان مبعث أسف بالغ أن وزير داخلية جلالة الملكة لم ير أنه من غير المستصوب السماح لهذا الفريق بدخول المملكة المتحدة . ان مجرد السماح لذلك بأن يحدث ، انما يبعث على تقويض ثقتنا .

ان موضوع ناميبيا قد ظل أحد أكبر التحديات لسلطة الأمم المتحدة . أولا ، بالتحدى السفر ، ثم بخداع اثر آخر . ان جنوب افريقيا قد عقدت العزم على الوقوف ضد المجتمع الدولي في محاولته الأخيرة لايجاد حل لمأساة ذلك الاقليم الشمس ، لضمان انتقاله الى الاستقلال . بالاضافة الى تلك السياسات البغيضة في جنوب افريقيا ذاتها ، فان نظام الفصل العنصرى قد نصب نفسه وصيا على الدول الافريقية المجاورة ، وظل لفترة طويلة يقوم بسلسلة من الاعتداءات الجوية والهجوم العسكرى ضد انغولا ، وقد منح تأييده لنظام روديسيا في هجومه ضد زامبيا وموزامبيق ، وهو موقف يعتبر خطرا على السلم والأمن الدوليين . ان جنوب افريقيا - في الحقيقة - هي اليوم مشكلة المجتمع الدولي .

في الحركة الأخيرة في سلسلة من المؤامرات الخطيرة من أجل احباط تطلعات سوابو واستبعاد هذه المنظمة من أى نشاط سياسي في ناميبيا ، فان حكومة الفصل العنصرى في جنوب افريقيا قد نصبت جمعية قومية عميلة لها صلاحيات تشريعية مزعومة اعدادا لذلك الوضع المخزى للاستقلال . ان سيراليون تواصل تأييدها لقرارات مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) ، ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ٤٣٩ (١٩٧٨) وتعترف بسوابو كممثل وحيد وحقىقي لشعب ناميبيا ، ونشجب جميع المحاولات من جانب النظام

العنصرى اجنوب افريقيا لتخريب صيفة الأمم المتحدة الخاصة بتقرير المصير والاستقلال
لناميبيا .

ان زبابوى قد قدمت اليوم للمجتمع الدولي اختبارا لكي تثبت أن المفاوضات السلمية هي
بديل عملي للحرب ، وكوسيلة لتحقيق المصير والاستقلال . ان المؤتمر الأخير لرؤساء حكومات الكمنولث
الذى اجتمع في لوساكا ، قد اعتمد صيفة - مع التأييد التام من جانب حكومة المملكة المتحدة التي
ما تزال تتحمل المسؤولية القانونية لهذا الاقليم - تحمل في طياتها أملا في التوصل الى وفـاق
بالنسبة لسكان تلك المنطقة المضطربة .

ان هذه عملية تؤيدها حكومة سيراليون ، لكن في نهاية المطاف فان العملية التي تجري
حاليا في لندن ، يجب أن تعطي ميلادا لحكومة تمثل وتعكس رغبات شعب هذا الاقليم ، وأن يكون
لشعب زبابوى استقلاله الفعلي . وفي هذا السياق ، فان كل ما يستطيع أن يتمناه المجتمع الدولي ،
هو أن يسود التعقل وحسن النية في لانكستر - هاوس في لندن . ولا أعتقد أننا بذلك نطلب
الكثير . اننا جميعا نرغب ، بشعور من التطلع ، انتقال روديسيا الى زبابوى مستقلة وحررة ذات
سيادة فعلية .

ان الشرق الاوسط منطقة أخرى في عالمنا المضطرب ، الذى يتطلع الى السلام ، سواء
كانت في المحاكمات أو الاضطرابات ، وتلك المحنة القاسية لشعب جنوب لبنان ، أو في رغبة
الفلستينيين في تحقيق دولة لهم .

منذ حوالي ثلاثين عاما ، فان جدران هذه المنظمة كانت تردد تلك النداءات المدوية
والعاطفية من أجل خلق دولة لشعب قاسى من ظلم الانسان لأخيه الانسان ، وقد عانى أقسى
مظاهر عدم الانسانية ، وتمثل ذلك في تشتيت اليهود في العالم أجمع ، وفي الابادة الكاملة النازية
عن طريق غرف الغاز المرعبة .

ان ضمير المجتمع الدولي قد تحرك ، وان الانسانية الأساسية التي كانت تجيش في صدور
المجتمع ، قد رأت العدالة في هذا المطلب واستجابت في ١٩٤٧ لخلق دولة للشعب المشتت .
لقد أدى ذلك في ١٩٤٨ الى مولد ما يطلق عليه دولة اسرائيل ، ومن ثم ، فانه مما يحزننا أكبر

الحزن ومن المتناقضات التي لا يمكن تفسيرها ، وهو أن هذه الدولة ذاتها اليوم تجعل من نفسها عين عمد أو غير عمد ، سببا لتشتيت آخر ، وذلك عن طريق الوقوف بصلف ضد خلق دولة لشعب يتحمل نفس المصير الذي كانت تواجهه ، ان دولة اسرائيل مدينة بوجودها لاستجابة المجتمع الدولي لتسريح قرون من الاخطاء عانى منها الشعب اليهودي .

ان ، فلتتحلى اسرائيل بالشجاعة والتصميم - واني اتوسل اليها ، بأن تتحلى كذلك بالروح الانسانية لتمنح الفلسطينيين ما حصلت عليه منذ نيف وثلاثين عاما مضت ، الا وهو حق تقرير المصير وبناء دولة لهم حتى يكونوا قادرين على تشكيل مصائرهم .

ولترتفع اسرائيل على المخاوف النفسية التي نشأت عن عدم الامن ، وعن الذكريات المريرة والشكوك التي فذتها لكي تحقق هذا الهدف .

هذا هو التحدي الذي اعتقد ان بقية البشرية يمكن ان تلقيه على قيادة اسرائيل ، وأن ترى ان الشجاعة والكرم والخيال المبدع والانسانية تواجه هذا التحدي . لقد آن الأوان لكي نواجه هذا التحدي . ان الوقت يمر ، وسوف يسجل الفشل في مواجهة هذا التحدي فصلا قاتما اخر في تاريخ ظلم الانسان لأخيه الانسان . ولكن في هذه المرة ، فان دولة اسرائيل التي كانت ضحية الأمس ، سوف تصبح الجاني اليوم . ان اصدقاء اسرائيل وحتى اعداؤها لا يرغبون في ان تكون كذلك .

ان حل المشكلة لا يكمن في سلام محدود أو في معاهدات سلام محدودة لأنه لا يمكن ان تكون هناك اطراف مستبعدة . وينبغي ان يشترك الفلسطينيون في البحث عن حل . ان مطلبنا آخر من اجل حل شامل ودائم لمشكلة الشرق الأوسط هو انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة ، مع ضمان حق جميع الشعوب بما في ذلك اسرائيل من العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها .

ان حفظ السلام هو من مهام الامم المتحدة . وهذا امر حتمي وينبغي ان يظل كذلك مع الأخذ في الاعتبار اننا اعضاء في مجموعة دول ذات سيادة تتعارض مصالحها . وعلى مر السنين ، فان المنظمة قد بدأت حتى في وسط هذا الجدل والتناقض في الاضطلاع بهذه المهمة الأمر الذي تستحق عليه الثناء . اننا نختتم هذه الفرصة لكي نحبي الرجال الذين شكلوا قوات عمليات حفظ السلام في هذا المجال على مر السنين . ومن اجل نجاح عملية حفظ السلام ، فان تأييد الأطراف المعنية بالنزاع وتفهمها وكذلك تفهم الدول الأعضاء ذاتها وتأييدها والمجتمع الدولي كله امر حيوي ؛ لأن حفظ السلام - كما قيل - هو اضافة قيمة لأسلحة السلام المتاحة للبشر ولا سيما في الظروف التي نجد هيكل المجتمع الدولي فيها يتعرض لخطر انهيار وشيك . ومن ثم ، يجب ان نجد السبل من اجل جعل هذه العملية اكثر انتظاما وأكثر مصداقية ، وأن نتاح بمجرد ان تقتضي الظروف ذلك لأنها تكمل صنع السلام ، لأنه لا يمكن ان نصنع السلام دون ان نتمكن من الحفاظ عليه .

ان التكنولوجيا هي احدى الموارد المتاحة للانسان لتحسين ظروفه . ولكن مثل تلميذ الشيطان ، فان عبقرية الانسان الشريرة قد انجرفت الى وله مبيت في تكديس الاسلحة الحديثة السحرية على مر السنين . ان خطورة هذا الموقف قد ادت الى قيام هذه المنظمة بالدعوة الى عقد دورة استثنائية للجمعية بشأن نزع السلاح ، في العام الماضي حتى يمكن وقف هذا الشر ، لأن بناء الاسلحة كان يعتبر خطرا يهدد السلم والأمن الدوليين وهدارا كبيرا لموارد العالم مما يؤدي الى زيادة فقر الانسان ، ولا يساهم في الرخاء العام .

كان هناك موضوع عام خلال هذه الدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح الا وهو الضرورة الملحة لخفض بناء الاسلحة ، بما يؤدي الى نزع سلاح شامل . ومن ثم ، فانه مما يبعث على رضا وفد بلادى ان نعرف انه بعد مضي عام على هذه الدورة قد ابرمت معاهدة ثنائية للحد من الاسلحة الاستراتيجية . وقد تكون هذه خطوة عملاقة في هذه العملية ، ولكنها على اية حال خطوة تنطوي على الأمل ، وتستحق تأييد المجتمع الدولي كله .

لقد آن الأوان الذي تحقق فيه ان بقاء هذا العالم لا يمكن ضمانه عن طريق توازن الرعب بل عن طريق بناء الثقة المشتركة ، وهي حقيقة تتضح يوما بعد يوم ، كما يتضح في ذلك التكافل الحتمي والمتزايد في عالمنا الواحد .

ان الاحترام العالمي لمراقبة حقوق الانسان والحريات الاساسية من الأمور الحيوية في التعاون الاقتصادي والاجتماعي الدولي ، لأنه في نهاية المطاف فان الفرد الذي هو مركز اهتمامنا على الصعيد الدولي وكذلك رفاهيته ينبضي ان تكون موضع جهودنا واهتمامنا . ومن ثم فانه من الملائم لهذه المنظمة ان تهتم بدعم حقوق الانسان والنهوض بها . ومن دواعي اغتباطنا ان نلاحظ انه خلال العام الماضي ، قد تحقق بعض التقدم في هذا الاتجاه ، على الصعيدين الاقليمي والدولي . وعلى الصعيد الاقليمي ، على سبيل المثال ، فان منظمة الوحدة الافريقية في مؤتمر القمة الاخير الذي عقد في مونروفيا قد اتت لجنة من الخبراء بغية دراسة امكانية انشاء لجنة افريقية لحقوق الانسان ، وكذلك في نهاية اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث في لوساكا ، في آب/اغسطس الماضي ، حيث قرر القيام بدراسة عن امكانية انشاء لجنة للكومنولث بشأن حقوق الانسان . وتعتبر هذه التطورات فالا حسنا لقضية حقوق الانسان . ونحن نتطلع الى اقامة هذه الأجهزة .

وعلى الصعيد الدولي ، فاننا نجد بعنى الامل في الطريقة التي استجاب بها المجتمع الدولي لمأساة اللاجئين من الهند الصينية ، وذلك في المؤتمر الدولي الذي عقد في جنيف في أيار/مايو الماضي . ويعتقد وفد سيراليون انه بالمراقبة الصارمة والتمسك بحقوق الانسان لم يكن من الممكن ان ينجح هذا الموقف . ان مصير اللاجئين من الهند الصينية نظرا لما اسفر عنه من مأساة قد ادى الى اشبح محنة للاجئين . لقد قيل لنا ان في افريقيا وحدها هناك اربعة ملايين لاجيء . وفي رأينا ان اللاجئين هم نتيجة لغز النظر عن حقوق الانسان والحريات الاساسية للفرد . ومن ثم ، فانه لزام على كل دولة عضو هنا في المجتمع الدولي ان تعمل بطريقة يمكن بها ان نوقف هذا الفيض من اللاجئين ، وحتى يمكن ان يعيش الفرد في امان وسلامة في مجتمعاته . ان مشكلة اللاجئين ، ايا كان سببها هي وصمة للمجتمع الدولي .

ولا يمكن ان اختتم ملاحظاتي دون الاشارة الى عمل الأمين العام وتفانيه ومساعدته في التمسك بذلك الامل الحي ، الامل الجماعي للبشر وهو ان الانسان يمكن بل ويستحق مستقبلا افضل . لقد قامت امانة الامم المتحدة ، على مر الاعوام ، بكل تفان بالحفاظ على ذلك المسعى الجماعي من اجل مستقبل افضل . وهي تستحق منا كل شئ . لقد اثبتت الامم المتحدة انها ليست تلك المنظمة الكريهة التي كان البعض يعتقد انها كذلك .

وأخيرا فاننا ان نبدأ الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة ، فاننا لا نزال نجد انفسنا مضطرين الى مواجهة بعنى المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعتبر انعكاسا للمجتمع الدولي الذي نعيش فيه . لقد مضى الوقت الذي كان بيد وفيه ان الدول تستطيع ان تعيش في عزلة اما اليوم ، فاننا نعيش في عصر التكافل . والواقع ان هذا هو هدف دوراتنا السنوية عندنا نقف على هذه المنصة نحن ممثلو الدول لكي نفكر بصوت عال في مسعانا الجماعي من اجل ايجاد حلول لهذه المشاكل .

وان نشرف على نهاية عقد آخر ، وعلى وشك استشراف بداية عقد جديد فاننا نعتقد ان لدينا حولا لمثل هذه المشاكل . ان المطلوب من المجتمع الدولي هو ان يحاول ان يتحلى بالارادة السياسية اللازمة من اجل ترجمة هذه المشاريع الى برامج عمل . هذا هو التحدي الذي تمثله الثمانينات ، وعن طريق الاستجابة الايجابية لهذا التحدي ، فانه يمكن للمرء ان يبقى في القرن القادم . ونحن نتعهد بذلك امام انفسنا وأمام العالم اجمع .

السيد ثورن (لكسمبرغ) (الكلمة بالفرنسية) : السيد الرئيس ، أجد من واجبي ان اتقدم لكم بالتهاني الحارة لانتخابكم لرئاسة الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة . ان توليكم هذا المنصب الرفيع هو مصدر سعادة لنا ، لأننا نحبي فيكم الممثل البارز لدولة افريقية صديقة تسمح لنا خبرته في الامم المتحدة بأن نتوقع نجاح اعمال هذه الدورة لمنظمتنا . كما نود كذلك ان نوجه شكرنا الصادق الى سلفكم الرئيس لييفانو للأسلوب الذي أدار به أعمال الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة .

واسمحوا لي ايضاً بأن أتوجه بالحديث الى اميننا العام السيد كورت فالدهايم . فمنذ اكثر من عقد من الزمن قام بيننا تعاون بناء يتميز بالصدقة في محافل عدة . ان اعجابي بصفاته العديدة كدبلوماسي محنك يتفاني في خدمة المثل والقضايا النبيلة للانسانية ، لا تعود الى اليوم فقط ، ولذلك فاني أجد له الثقة الكاملة لحكومة لكسمبرغ ، والدعم الكامل من لكسمبرغ في الجهود المتواصلة والمضنية التي يكرسها لتحقيق المثل العليا لمنظمتنا .

ولتسمحوا لي أخيراً بأن أرحب بالعضو الـ ١٥٢ في الأمم المتحدة ، وهي دولة سانت لوسيا التي أصبحت تفي بكل الشروط التي يطالب بها ميثاقنا والتي انضمت اليها لتؤكد الطابع العالمي للمنظمة وان اتوجه الى هذا البلد الحديث والى زعمائه بتهانينا الحارة ، أود أن أؤكد لهم تعاوننا التام في تحقيق أهداف ومثل مجتمعا الدولي .

ومن فوق نفس هذا المنبر ، منذ عام مضى ، اعتقدت انه من المناسب أن أشير الى تفاؤل ما ، وذلك لدى استعراضنا للموقف العالمي . ان هذا الشعور بالأمل كان يعود الى ملاحظة أن شعوبنا قد وصلت في النهاية الى اكتشاف مزايا وافضال الحوار وأنها لفظت أخيراً فيما يبدو وطريق المواجهات العقيمة .

على أننا اليوم ، رغم استمرار الحوار في كثير من المجالات ، نضطر الى ملاحظة أن المسرح الدولي الذي نقف فيه كممثلين ومترجمين في آن واحد ، مازال يتميز بالتوترات سواء على الصعيد السياسي أو العسكري أو الاقتصادي .

ولا شك ، أنني لا أود اليوم أن أقف موقف المتشائم الذي لا يروق لي ، والذي لم يخدعنا أحداً . ولكن اسمحوا لي أن أتحدث بايجاز عن بعض المشاكل التي يبدو أنها تشكل لنا جميعاً

تهديدات قوية والتي تستحق بالتالي الانتباه البالغ من جمعيتنا خلال الاشهر التالية ، انا ---
 أرادت أن تبرز وجودها .

ان القلق الذي نشعر به ازاء التوترات القديمة والحديثة ، يعود الى ملاحظة موقف الركود
 وغياب التوصل الى نتائج ملموسة ، ورفض الحل الوسط في المفاوضات الرئيسية .

وأود أن أتناول في المقام الأول ، المشاكل المؤلمة للجنوب الافريقي ، تلك المنطقة التي
 عانت أكثر مما يجب من المظالم والآلام اللاانسانية ، تلك المشاكل التي تعود الى وجود فلسفة مخالفة
 للطبيعة وكذلك صراعات مسلحة تودي بضحايا جدد كل يوم .

ان قبول الجميع لقرار مجلس الأمن الذي يهدف الى حصول ناميبيا على الاستقلال ، كان قد
 ملأنا بالأمل العظيم . على أنه علينا اليوم أن نلاحظ أن هذا الأمل لم يصل الى النتيجة التي كنا نتوقعها .
 ومما لا شك فيه انه قد تم تحقيق بعض التقدم بفضل الجهود المتواصلة للدول الاوروبية الغربية الخمس التي
 كانت مصدر المبادرة المشجعة للأمال ، كما ان دعم بعض الدول الافريقية من خطا. المواجهة ومنها بلادكم ،
 سيادة الرئيس ، كان عنصرا هاما للتوصل الى حل وسادون أن ننسى الجهود الهائلة للسيد الامين العام ومعاونيه
 وأود من فوق هذا المنبر أن أعرب لهم عن اعجابي الشديد بالعمل الضخم والجاد الذي قاموا
 بانجازه خلال العام المنصرم . وما كان يمكن لغيرهم ان تكون لديهم الشجاعة للتغلب على كل هذا
 الفشل أو خيبة الأمل ، ولكن بفضل تصميمهم مازال الأمل يحدونا في رؤية ناميبيا مستقلة ، والتوصل
 الى حل منصف لمشكلتها .

وأتحدث الان عن منطقة اخرى من الجنوب الافريقي تتعرض لصراعات عنيفة ، وهي زمبابوي-
 روديسيا . وأود أن أشير في المقام الاول الى المبادرة التاريخية التي قامت بها السيدة مارجريت
 تاتشر رئيسة وزراء المملكة المتحدة ، ووزير خارجيتها اللورد كارنجتون .

ان مؤتمر لندن ، قد دخل الآن في الاسبوع الخامس للمفاوضات التي شهدت جميع الاطراف
 المتعارضة تجتمع حول مائدة واحدة . ان هذه نقطة ايجابية للغاية ، ونأمل بحرارة أن مهلة التمعن
 والتفكير التي قضتها الاطراف المختلفة خلال الايام الاخيرة ستزيد من تقاربهم ، وبالتالي من تحقيق
 الهدف المشترك المتمثل في منح هذه الأرض الافريقية الاستقلال والسلام . ان كل من يرفضون التفاوض
 اليوم ، عليهم أن يدركوا مسؤولياتهم ازاء مواطنيهم الذين ليس لديهم أي تطلع سوى العيش في حياة
 بعيدة عن الفقر والآلام والظلم .

اما فيما يتعلق بجنوب افريقيا ، فاني آسف أن الاحظ ان المسؤولين في ذلك البلد — يقوموا بأى عمل لتغيير السياسة المخالفة للطبيعة ، والمتمثلة في الفصل العنصرى . ويبدو ان هناك تبادل لبعض الافكار فيما يتعلق بهذا النظام وبعض التغييرات البسيطة المتعلقة بالتفاصيل ، ولكننا مازلنا بعيدين للغاية عن الاصلاح الجذرى الذى من شأنه وحده أن يجعل من جنوب افريقيا دولة تحترم حقوق الانسان وحرياته الاساسية . فكم من الوقت الاضافى نحتاج حتي يدرك المسؤولون فى ذلك البلد أن سياسة الفصل العنصرى ليست فقط سياسة غير واقعية ولكنها تقف كذلك ضد الحقوق الأولية للفرد البشرى ؟ لذلك فاني مرة أخرى أدعو المجتمع الدولي الى تقديم كل دعم الى كل من يحاولون تغيير هذا الموقف المؤسف وذلك بالطرق السلمية .

وفي الخريف الماضى ، ساورنا الأمل في أن الاتفاقيات التي نجمت عن مفاوضات كامب ديفيد سوف تكون في النهاية خطوة تسمح لكل منطقة الشرق الأوسط باستعادة السلام . ان العملية التي بدأت في كامب ديفيد ، يبدو أنها تدور بصورة مرضية فيما يتعلق فقط بالعلاقات المباشرة ما بين اسرائيل وبين مصر .

ومن الطبيعي أن التقدم الذى تم في اضعاف الطابع العادى على العلاقات بين هذين البلدين ، لا يمكن الا أن يحصل على تأييدنا ، فكل خطوة فيه مهما كانت صغيرة ، تقرينا من السلام . ان اسرائيل ومصر قد اثبتا ان الاصرار السياسى لرجال الدولة المسؤولين ، قادر على التغلب على كل العقبات وذلك عن طريق التفاوض .

ومن الجانب الآخر يجب علي أن أسلم بأن هناك مشاكل عديدة أخرى تتعلق بأطراف أخرى ، لا تجد لها حلا حتى الآن . وللأسف فاند طالما استمرت مشكلة واحدة خطيرة في منطقة الشرق الاوسط فان هذه المنطقة ستبقى كلها بنورة للتوترات .

ان الموقف المشترك للدول التسع الاعضاء في المجموعة الاوروبية ، قد عرض منذ عدة أيام من فوق هذا المنبر بواسطة رئيسنا ، زميلي وزير خارجية ايرلندا السيد أوكنيدى ، ولا داعي لان أعود الى هذا الموضوع بالتفصيل .

أود أن أوكد على شيء ضروري ملحوظ يتمثل في التفاوت مع كافة الأطراف المعنية دون أي استثناء وسواء كانت هذه المفاوضات عالمية أو منفصلة في المرحلة الأولى فالمسألة مسألة اجرائية . ان المناقشات المنفصلة سواء اكانت متوالية أو تحدث في نفس الوقت ستسمح بتحديد الصعوبات وتحسن لذلك فرص النجاح . وهناك مناهج لحل المشكلة بمقدار ما توجه وجهه لتلك المشكلة . ولذلك فالنقطة الأساسية هي ان أي متحدث يجب الا يحرم من التعبير عن رأيه .

وهذا ينطبق في المقام الأول على الفلاسفة الذين لهم الحقوق المشروعة في السلام في العملية التي تؤدي الى السلام ، ولهم الحق في ان يعينوا الممثلين الذين يثقون بهم ، فاذا ايدوا منظمة التحرير الفلسطينية وأحسوا ان هذه المنظمة تحسن تمثيلهم فليس من الواقعي تجاهل اختيارهم ان اختيار المتحدث هو الحق الوحيد للطرف المعني .

وينفس المعنى فانه من غير المقبول ان يستمر البعض في الدعوى الى تدبير اسرائيل ، فهذه الدولة لها الحق في ان تعيش في سلام دون ان تواجه داءا بالعدوان من جيرانها . ان تجاهل هذه الوقائع ، المنعكسة في القرارات الكثيرة لمنظمتنا ، بيد ولي انه موقف غير واقعي ويمس بمسورة خطيرة الثقة بمنظمتنا .

ان الاصرار على الشروط المسبقة والمطالبة باستبعاد بعض الامور يؤدي الى تأجيل المفاوضات . انني آمل ان هذه الجمعية ستستفيد من الوقت المتاح لها لدراسة مشكلة الشرق الاوسط للعمل على تقريب هذه المشكلة من الحل ، وذلك عن طريق مناقشات بناءة وسلمية . ان توترات مشابهة نتجت عن انتهاكات مماثلة لميثاق الأمم المتحدة قائمة منذ عدة اشهر في جنوب شرقي آسيا . ان منظمتنا لم تتمكن من الرد على هذه الاعتداءات الواضحة التي نجمت عنها الخسائر البشرية والاقتصادية الكبيرة وزادت بشكل كبير من هذه الكتل الضخمة التي تدعى "باللاجئين" . وانني اتساءل اين مأواهم ؟ اين سيجدون المكان الذي يحترم حقوقهم الأساسية ؟ ومن الذي سيكون على استعداد لمنحهم حق اللجوء هذا ؟ لن يمكن ان يكون هناك على الاطلاق أي شيء يمكن ان يعرضهم عن ديارهم ومسقط رأسهم الذي يعتبر ارض اجدادهم .

ان هؤلاء ليسوا لاجئين ، بل هم هاربون ضائعون يخضعون لابتزاز بشع . وما هي المساعدة التي يقدمها هذا العالم المتناهي ذو الحدود الثابتة حتى اذا ضمنها الأمم المتحدة ، اذا كان

علينا ان نشاهد الاعداد المتزايدة من اللاجئين للخلافات العرقية والدينية أو العنصرية . هل سنجد نشوء فلسفة جديدة تعطي الحق لبعض المسؤولين في ان يطلبوا تشريد الملايين من البشر لاسباب تتعارض مع ميثاقنا وللإعلان العالمي لحقوق الانسان . انني أأمل ان نفكر جميعا في آثار مثل هذا الاحتمال .

ويسعد لكسمبرغ انها باشتراكها في مؤتمر جنيف استطاعت ان تعطي دفعة ايجابية للمبادرة الانسانية التي تستحق الاعجاب للأمين العام ، الذي أوكد له اننا سنستمر بكل ما نملك من طاقة كدولة صغيرة في المعاونة في تخفيف مصير هؤلاء البشر في صالح الاخاء .

وعند رؤية كل هذه المآسي والآلام نتساءل عما اذا كنا نحلم عند قراءة الارقام الضخمة للاموال التي تنفقها مختلف الدول على التسليح . ورغم ان هناك اتفاقا في الرأي في الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح وهو ما ملأنا بالامل والتفاؤل ، ورغم التوصل الى اتفاقية سولت الثانية التي نأمل في ان يبدأ سريانها في القريب العاجل ما بين القوتين العظميين فان المبالغ الضخمة المنفقة على نزع السلاح لا تكف عن التزايد .

منذ عدة سنوات تحدثنا عن مبلغ ٢٠٠ بليون دولار ، واليوم تبلغ هذه الارقام ٤٠٠ بليون دولار ، متى سوف ننجح في ايقاف هذا الجنون الجماعي وهذا السباق الذي اطلق له العنان ؟ منذ بضعة ايام فان قداسة البابا يوحنا بولس الثاني في خطابه الى هذه الجمعية وفي تفكيره في التكديس غير المعقول في وسائل التدمير طالب العالم بنزع سباق التسليح والتخلي عنه ، اذا ما كنا نود أن نبقي على الثقة للاجيال المقبلة .

عند ما نتناول مشاكل الاقتصاد العالمي وبعد ان رسمنا صورة غير مشجعة لبعض القضايا السياسية أود ان اتطرق شيئا ما الى مجال التفاؤل الحذر ، الا ان الواقع الصعب لا يسمح لي بذلك .

انني أعترف ان الموقف السيئ للاقتصاد العالمي لا يعود الى هذا العام فقط . ان بعض الناس في وقت من الاوقات يعتقدون بالشفاء المتواضع ولكن بنمو ابطأ مما كان منتظرا . ان التضخم السريع جدا والبطالة اديا الى تدوير آمالنا في التماثل للشفاء . على من يقع اللوم ؟ من المسؤول ؟ بالطبع ان هذا هو السؤال الذي يثور حتما . وكل واحد يصوب أصح الاتهام الى الآخر . وانني اعتقد انه من العبث المحاولة للبحث عن كبش فداء لان هذا لن يؤدي بنا الى الاتفاق ولن يأتي

بأية حلول لمشاكلنا الحالية . ان مثل هذا الموقف سيشكل بالاضافة الى كل ذلك انكارا للتكافل بين الشعوب سواء كانت تنتمي الى البلد ان المتقدم أو البلاد النامية . ولذلك فسأنتفادى التقسيمات الفرعية او الصفات العقائدية .

السنا نعالج تقييما غير صحيح للموقف العالمي الذي تعيشه بلادنا ، وموقفا مجزءا من البلد ان المنتجة والمستهلكة من الناحية الثانية دعونا نعالج هذه النواقص ودعونا نعترف اننا نعتمد الواحد منا على الآخر . ان حكومة بلادى تؤمن بحزم بالتكافل بين البلد ان ولذلك حاولنا ابرام اتفاقات تعاون ثنائي في اطار الجماعة الاقتصادية الاوروبية والتي تحدث عنها زميلي وعددي من ايرلندا .

وبالمثل من وجهة النظر السياسية ان حسن النية وحده لا يكفي في المجال الاقتصادي والمثال على ذلك تجد يد اتفاقية لومي التي تتعلق بالتعاون بين الجماعة الاوروبية والبلد ان الافريقية وبلد ان الكاريبي وبلد ان المحيط الهادى وفي بداية هذه الاتفاقية فان بلادى ان كانت تدرك حد ود على المستوى الثنائي ، كانت اشد المدافعين عن هذا التعاون الذى كنا نطلق عليه في ذلك الوقت " مشاركة " . وشعرنا ان ذلك كان وسيلة مجددة تسمح بالتفاوض بين دول ذات سيادة وعلى قدم المساواة .

وللاسف انه اذا كانت الدول التسع الاعضاء في المجموعة الاوروبية قد قدمت تنازلات لم تف بامال البلد ان المشتركة الاخرى فان ذلك كان يعود الى الواقع المرير . واطمئنكم على ان التضحيات التي قدمتها هذه الدول التسع كانت تضحيات ملموسة وتعدت حدود ما هو مستطاع .

من الصحيح ان اللجنة الجامعة وكذلك لجنة الاستراتيجية الجديدة أو مؤتمر الاونكتاد الخامس لم تتمكن حتى اليوم من التوصل الى نتائج مرضية بالنسبة لكل الاطراف . انني مقتنع رغم ذلك انه كلما تقدمت وترسخت فكرة التكافل فسوف يكون بوسعنا ان نقرب من حوار بناء حقيقي بين بلد اننا يؤدى بنا الى انسجام مصالح الجميع ، ولكن من الضرورى ان يثبت الجميع واقعيته وان يقتصروا على تقديم المقترحات الجادة .

دعونا نعمل جميعا على تحقيق هذه الاهداف السامية . دعونا نضمن لكل شعوبنا ولكل

مواطنينا وجودا في ظل الكرامة والحريّة والامن والسلام وذلك عن طريق توزيع منصف للثروات العالمية. وانني اعرب الآن عن املي في ان الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة للانماء في ١٩٨٠ سوف تتوصل الى تقدم حاسم لمصلحة الجميع .

هناك نقطة نرضى عنها جميعا ، وهي التقدم الملحوظ الذي حققه المؤتمر الثالث لقانون البحار خلال العام الماضي . وتحت القيادة الحيوية لصد يقي الرئيس شيرلي امارا سنفي فان هذا المؤتمر قد وصل الى نقطة يساورنا فيها الامل في ان المفاوضات ستنتهي خلال سنة . وانا تحقّق ذلك فان ذلك سيكون انجازا فريدا في تاريخ منظمتنا . ان المسؤوليات التي نتحملها اليوم أو غدا سوف تكون كثيرة ، ولكن الفكرة ليست التوقيع على اتفاقية ذات نطاق لا ينفذها اى واحد منا . فحتى تكون مقبولة يجب ان يكون من الممكن تنفيذها . ان حقوق الانسان يجب الا تكون مقصورة على الحرية السياسية والمدنية وحدها .

لقد أكد قداسة البابا يوحنا بولس الثاني أن حقوق الانسانية غير قابلة للتجزئة ، وانني أضمر صوتي الى هذه الملاحظة . وبصفتنا دولة صغيرة ، فان الحرية والاستقلال وحقوق الانسان ، سواء كانت سياسية أو اقتصادية ، تعتبر غالية بالنسبة لنا بصفة خاصة . ورغم أن اصرارنا بشأن هذا الموضوع يبدو مبالغاً فيه ، فلتأكدوا اننا لانحاول أن نصدّر مفاهيمنا الى بلاد أخرى ذات أنظمة مختلفة ، ولكننا نعاني فقط وبكل بساطة مع من تنتهك حقوقهم التي لا يمكن تجزئتها . وانا كان هذا هو موقفنا ، فاني أرجو أن تصدقوني ، انا قلت انه موقف صريح وشريف ليست وراءه أية أفكار سياسية من أى نوع .

ان استعراض الموقف العالمي أمام هذه الجمعية ، بالنظر الى دولة صغيرة مثل لكسمبرغ ، لم يكن دائما شيئا يسيرا .

ولم يكن يسعدني اطلاقاً أن أسرد عليكم هذه الصورة المظلمة ، كما فعلت الآن ، لأننا وضعنا ثقتنا في منظمة الأمم المتحدة وفي حسن ادراك الشعوب الممثلة هنا . اننا نعتقد انه من الأفضل أن نعرض المشاكل دون مواراة ، حتى يمكننا معا أن نتوصل الى الحلول المنصفة والعادلة بدلا من رؤيتها وهي تزداد خطورة كل يوم وبشكل متزايد .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : باطراد جلساتنا ، فاني أعرف أن وقتكم مشحون بمطالب متناقضة . ومع ذلك فان الجلسة العامة هي الجهاز البرلماني الرئيسي ، ولذا فاني أهيب بكم مرة أخيرة لكي تعطوا هذه الجلسات الأولوية التي تستحقها .

ومما يؤسف له ، أننا تعرضنا لتأخيرات عديدة في افتتاح الجلسات بسبب عدم توفر النصاب القانوني ، ويعتبر هذا بمثابة عقاب للمتحدثين خلال اليوم ، الذين يضطرون الى التحدث في وقت متأخر عما كان مقررا لهم . وأود ، مرة أخرى ، أن أناشد جميع الوفود أن تبذل ما في وسعها لكي تكون في مقاعدنا في الوقت المحدد لافتتاح الجلسة .

بيان من الرئيس

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : انني أود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أعرب لوفد الهند ، وعن طريقه ، لحكومة وشعب الهند ، عن عزائنا العميق لوفاة واحد من أكبر الزعماء الهنود ، وهو السيد شري جايابراكاش نارايان .

ان ج بي ، كما كان يدعو شعبه بحب ، كان من الشخصيات البارزة في المسرح الوطني الهندي ، ان شارك مبكرا في حركة استقلال الهند تحت قيادة الزعيم العظيم المهاتما غاندي . ان شري جايابراكاش نارايان قد كرس حياته لخدمة قضية شعبه ، وخاصة الفقراء والمعوزين . لقد قام بحملة ضخمة ضد الظلم في جميع أشكاله ، وسعى وراء هذا الهدف دون كلل ، عندما كان يعمل بالسياسة وعندما اعتزلها .

وبوفاته ، فان الهند قد فقدت أحد أبنائها وقادتها العظماء . وبسبب أهمية شخصيته الملحوظة ، كقائد ، فاننا جميعا قد افتقدناه بموته .

رفعت الجلسة الساعة ١٣ / ٢٥